الأمانة العامة
القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان
والتعمير العرب

ج08-83/01 (10/18)/01-ج س (0386)

مشروع
جدول أعمال
المكتب التنفيذي
لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب
في اجتماعه (83)
(مقر الأمانة العامة للجامعة : 2018/10/11)

الأمانة العامة
القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية

الأمانة الفنية لمجلس وزراء
الإسكان والتعمير العرب

فهرس

مشروع جدول أعمال

المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

في اجتماعه (83)

(مقر الأمانة العامة للجامعة : 2018/10/11)

البنود	الموضوعات	رقم الصفحة
البند الأول	مؤتمر الإسكان العربي	1
البند الثاني	الاحتفال بيوم الإسكان العربي	3
البند الثالث	جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب	4
البند الرابع	المستجدات بشأن الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وتصميم قاعدة البيانات والمعلومات لتفعيل أهداف المجلس	6
البند الخامس	متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية فيما يخص الإسكان	7
البند السادس	التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	8
البند السابع	المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية	10
البند الثامن	التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول الأجنبية في مجال الإسكان والتعمير	12
البند التاسع	متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 العالمية والخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية	14
البند العاشر	التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة / شركاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (برنامج عمل المجلس لعام 2018)	16
البند الحادي عشر	تبادل المعلومات بين الدول العربية حول المشاريع الرائدة في مجال الإسكان	18
البند الثاني عشر	محور أعمال الدورة (35) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب	19
البند الثالث عشر	إجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الإسكان والتعمير وتقديم مقترحات في إطار إصلاح وتطوير العمل العربي المشترك	20
البند الرابع عشر	أساليب التمويل العقاري	22
البند الخامس عشر	دعم جمهورية الصومال في مجال تدريب الكوادر بقطاع الاسكان والتعمير	23
البند السادس عشر	مقترح بنود مشروع جدول أعمال الدورة (35) للمجلس	24
البند السابع عشر	موعد ومكان عقد الاجتماع (84) للمكتب التنفيذي	25
البند الثامن عشر	ما يستجد من أعمال	26

المرفقـــــــات		الصفحة
مرفق رقم (1)		27
مرفق رقم (2)		33
مرفق رقم (3)		42
مرفق رقم (4)		47
مرفق رقم (5)		57
مرفق رقم (6)		61
مرفق رقم (7)		65
مرفق رقم (8)		67
مرفق رقم (9)		70
مرفق رقم (10)		83
مرفق رقم (11)		85
مرفق رقم (12)		92
مرفق رقم (13)		99
مرفق رقم (14)		101
مرفق رقم (15)		103

البند الأول :

مذكرة شارحة
بشأن
مؤتمر الإسكان العربي

عرض الموضوع:

أولا: صدر عن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (34) (الرباط – المملكة المغربية: 2017/12/23) في هذا الخصوص قراره رقم (ق1-د.ع 34-2017/12/23) بشأن "مؤتمر الإسكان العربي" التالي نصه:

أولاً: التأكيد على موعد عقد مؤتمر الاسكان العربي الخامس وموضوعه "دور القطاع العام المستقبلي في السكن الاجتماعي" يومي9 و10 ديسمبر 2018 بمدينة المنامة – مملكة البحرين.

ثانياً: أ- الطلب من الامانة الفنية للمجلس تعميم مشروع مطوية مؤتمر الاسكان العربي السادس حول "سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق العشوائية والحد من انتشارها" المزمع عقده بالجمهورية التونسية سنة 2020 على الدول العربية لإبداء الملاحظات حولها، وموافاة الجمهورية التونسية على البريد الالكتروني dgh@mehat.gov.tn بها.

ب- الطلب الى الجمهورية التونسية موافاة الامانة الفنية للمجلس بالصيغة النهائية لمطوية مؤتمر الاسكان العربي السادس حول "سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق العشوائية والحد من انتشارها" المزمع عقده بالجمهورية التونسية سنة 2020 في ضوء الملاحظات التي سترد اليها للعرض على الاجتماع القادم للجنة الفنية العلمية الاستشارية.

ثانيا: تابعت الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب تنفيذ ما ورد بفقرات قرار المجلس المذكور أعلاه .

ثالثا: تلقت الامانة الفنية للمجلس مطوية مؤتمر الاسكان العربي الخامس وموضوعه "دور القطاع العام المستقبلي في السكن الاجتماعي" في شكلها النهائي بعد دمج ملاحظات الدول العربية (جمهورية مصر العربية، جمهورية العراق، المملكة العربية السعودية، المملكة الاردنية الهاشمية، دولة فلسطين)، والمقرر عقده بمدينة المنامة – مملكة البحرين يومي 11 و2018/12/12، قامت الأمانة الفنية للمجلس بتعميم المطوية على الدول العربية حتى يتسنى تكثيف المشاركة بالأبحاث المطلوبة حول محاور المؤتمر في المواعيد (مرفق رقم 1) مطوية المؤتمر.

رابعاً: كما قامت الأمانة الفنية للمجلس بتعميم مطوية مؤتمر الإسكان العربي السادس وموضوعه "سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق العشوائية والحد من انتشارها" والمقرر عقده بالجمهورية التونسية عام 2020 وتلقت ملاحظات من كل من

(جمهورية العراق ، المملكة الاردنية الهاشمية) وتم ارسالها الي الجمهورية التونسية لتضمينها ضمن مطوية المؤتمر ومن المتوقع ان تتقدم الجمهورية التونسية بمطوية المؤتمر في شكلها النهائي اثناء انعقاد لجنتكم الموقرة.

خامساً: تلقت الأمانة الفنية للمجلس مذكرتين من دولة قطر تفيد:

- المذكرة الاولى بشأن تعديل موعد عقد مؤتمر الاسكان العربي الخامس وموضوعه "دور القطاع العام المستقبلي في السكن الاجتماعي" بمدينة المنامة – مملكة البحرين يومي 11 و2018/12/12 بدلا من يومي9 و10 ديسمبر 2018 بانه ليس لديها ملاحظه بهذا الشأن.
- المذكرة الثانية بشأن ملاحظاتها حول مشروع مطوية مؤتمر الإسكان العربي السادس وموضوعه "سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق العشوائية والحد من انتشارها" والمقرر عقده بالجمهورية التونسية عام 2020 بانه لا توجد لديها ملاحظات حول مشروع المطوية.

سادساً: الموضوع معروض على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (64)، وسيتم رفع توصية بشأنه إلي مكتبكم الموقر.

المطلوب: التفضل بالإحاطة والعلم والاطلاع على توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية واتخاذ ما يلزم.

البند الثاني:

مذكرة شارحة
بشأن
الاحتفال بيوم الإسكان العربي

عرض الموضوع:

أولا: صدر عن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (34) (الرباط – المملكة المغربية: 2017/12/23) في هذا الخصوص قراره رقم (ق2-د.ع 34-2017/12/23) بشأن "الاحتفال بيوم الإسكان العربي" التالي نصه:

أولاً: أن يكون موضوع شعار يوم الإسكان العربي لعام 2018 هو:
"التكافل الاجتماعي من أجل سكن لائق"

ثانيا: الطلب من الدول العربية القيام بتنظيم احتفاليات بمناسبة يوم الاسكان العربي لعام 2018، وموافاة الأمانة الفنية للمجلس بذلك.

ثالثا: أ- الطلب من الدول العربية موافاة الأمانة الفنية للمجلس بمقترح شعار يوم الاسكان العربي للعام 2019 مع ملخص لمضمونه، وكذلك مقترح شعار يوم الاسكان العربي للعام 2020 مع ملخص لمضمونه.

ب- ان لا يتعدى عدد الشعارات المقدمة ثلاث شعارات لكل دولة.

ثانيا: تابعت الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب تنفيذ ما ورد بفقرات قرار المجلس المذكور أعلاه .

ثالثا: لم تتلق الأمانة الفنية للمجلس أيه مقترحات بشأن شعار يوم الاسكان العربي للعام 2019 مع ملخص لمضمونه، وكذلك مقترح شعار يوم الاسكان العربي للعام 2020 مع ملخص لمضمونه حتى حينه.

رابعاً: الموضوع معروض على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (64)، وسيتم رفع توصية بشأنه إلي مكتبكم الموقر.

المطلوب: التفضل بالإحاطة والعلم والاطلاع على توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية واتخاذ ما يلزم .

البند الثالث:

مذكرة شارحة

بشأن

جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

عرض الموضوع:

أولا: صدر عن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (34) (الرباط – المملكة المغربية: 2017/12/23) في هذا الخصوص قراره رقم (ق4–د.ع 34–2017/12/23) بشأن "جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب" التالي نصه:

أولا: أ- توجيه الشكر لمعالي أ.د.م/مصطفى كمال مدبولي- وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية لتواصله مع معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية بخصوص تمويل جائزة المجلس وافادة المجلس في الدورة (34) بالمستجدات حول هذا الموضوع.

ب- تشكيل لجنة من اعضاء المكتب التنفيذي للمجلس توكل لها مهمة البحث في مصادر تمويل الجائزة وكذلك وضع شروط ومعايير لجائزة مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب بغية الإرتقاء بها.

ج- دعوة الامانة الفنية للمجلس بتحديد موعد لعقد اللجنة المذكورة أعلاه.

ثانياً: اعتماد "اللائحة والشروط والاجراءات" لجائزة المقاول العربي (مرفق رقم 21).

ثانيا: تابعت الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب تنفيذ ما ورد بفقرات قرار المجلس المذكور أعلاه.

ثالثاً: قامت الأمانة الفنية للمجلس بتشكيل لجنة من اعضاء المكتب التنفيذي لبحث في مصادر تمويل الجائزة وكذلك وضع شروط ومعايير لجائزة مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب وتم عقد الاجتماع يومي 6-2018/5/7 بمقر الأمانة العامة للجامعة وتم تعميم محضر الاجتماع على الدول العرية حتى يتسنى مناقشة مخرجاته اثناء اجتماع لجنتكم الموقرة (مرفق رقم 2) محضر الاجتماع.

رابعاً: تلقت الأمانة الفنية للمجلس مذكرة من جمهورية العراق تفيد بملاحظاتها حول توصيات اجتماع اللجنة المشكلة من اعضاء المكتب التنفيذي لبحث مصادر تمويل الجائزة وشروطها ومعاييرها. وهي كالتي:

- **لا يفضل تخفيض قيمة الجوائز الثلاث المخصصة للمسابقة لكون ذلك لا يشجع الزيادة في عدد المشاركين، والهدف الذي يسعى اليه المكتب التنفيذي للمجلس، خاصه وان عدد المشاركين في المسابقات السابقة محدوداً.**
- **يفضل دعوة اكثر من جهة راعية وليس التركيز على جهة واحدة وهذا يساعد على ضمان تمويل الجوائز بشكل أفضل.**

خامساً: تلقت الأمانة الفنية للمجلس مذكرة من دولة قطر تفيد بانه بالاطلاع على توصيات اجتماع اللجنة المشكلة من اعضاء المكتب التنفيذي لبحث مصادر تمويل الجائزة وشروطها ومعاييرها. لا توجد أي ملاحظات على التوصيات والشروط والمعايير.

سادساً: الموضوع معروض على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (64)، وسيتم رفع توصية بشأنه إلي مكتبكم الموقر.

المطلوب: التفضل بالإحاطة والعلم والاطلاع على توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية واتخاذ ما يلزم.

البند الرابع:

مذكرة شارحة

بشأن

المستجدات بشأن الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

وتصميم قاعدة البيانات والمعلومات لتفعيل أهداف المجلس

عرض الموضوع:

أولا: صدر عن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (34) (الرباط – المملكة المغربية: 2017/12/23) في هذا الخصوص قراره رقم (ق5-د.ع 34-2017/12/23) بشأن "المستجدات بشأن الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وتصميم قاعدة البيانات والمعلومات لتفعيل أهداف المجلس" التالي نصه:

أولا: "اعتماد الصيغة النهائية بشأن تطوير الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب بالصيغة المرفقة (مرفق رقم 24).

ثانيا: تكليف الامانة الفنية للمجلس بتحديث قائمة معالي وزراء الاسكان والتعمير العرب وكذلك من ينوب عنهم في وزارتهم على ان تدرج علي الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب.

ثانيا: تابعت الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب تنفيذ ما ورد في قرار المجلس المذكور أعلاه.

ثالثاً: تلقت الأمانة الفنية للمجلس مذكرة من جمهورية مصر العربية بشأن تحديث المنصب الحالي للسيد أ.د.م/مصطفى كمال مدبولي – وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ليصبح رئيس مجلس الوزراء ووزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية – جمهورية مصر العربية.

رابعاً: كما تلقت الأمانة الفنية للمجلس رساله الكترونية من المملكة الاردنية الهاشمية تفيد بتسمية معالي الوزير المعني بالإسكان في المملكة الاردنية الهاشمية الجديد وهو معالي المهندس/ يحي الكسبي- وزير الأشغال العامة والاسكان (مرفق رقم 3) قائمة معالي وزراء الاسكان والتعمير العرب.

خامساً: الموضوع معروض على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (64)، وسيتم رفع توصية بشأنه إلي مكتبكم الموقر.

المطلوب: التفضل بالإحاطة والعلم والاطلاع على توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية واتخاذ ما يلزم.

البند الخامس:

مذكرة شارحة

بشأن

متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

فيما يخص الإسكان

عرض الموضوع:

أولا: صدر عن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (34) (الرباط – المملكة المغربية: 2017/12/23) في هذا الخصوص قراره رقم (ق6-د.ع 34-2017/12/23) بشأن "متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية فيما يخص الإسكان" التالي نصه:

"يحذف البند مستقبلا من جدول أعمال المجلس".

ثانيا: تابعت الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب تنفيذ ما ورد بقرار المجلس المذكور أعلاه .

ثالثا: تلقت الأمانة الفنية للمجلس مذكرة شارحة من جمهورية العراق لمشروع القرار المعنون "دعم شركات وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة في اطار اعمار المناطق المحررة وتنفيذ مشاريع انشائية نموذجية تعكس العمل العربي المشترك في البلدان العربية"(مرفق رقم 4)، كما ترغب جمهورية العراق عرض الموضوع على مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب لغرض اتخاذ القرار بشأن المشروع والنظر في إمكانية عرضه ضمن مشروع جدول اعمال القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية المزمع عقدها في الجمهورية اللبنانية خلال الربع الأول من عام 2019،

رابعا: الموضوع معروض على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (64)، وسيتم رفع توصية بشأنه إلي مكتبكم الموقر.

المطلوب: التفضل بالإحاطة والعلم والاطلاع على توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية واتخاذ ما يلزم .

البند السادس:

مذكرة شارحة

بشأن

التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

عرض الموضوع:

أولا: صدر عن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (34) (الرباط – المملكة المغربية: 2017/12/23) في هذا الخصوص قراره رقم (ق7-د.ع 34-2017/12/23) بشأن "التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية" التالي نصه:

أولا: أ- الطلب إلى الأمانة الفنية للمجلس تعميم العرض المقدم من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الاقليمي للدول العربية حول التحضير للمنتدى الحضري العالمي التاسع World Urban Forum 9 في مدينة كولامبور-ماليزيا خلال الفترة 7-13 فبراير/2018.

ب- دعوة الدول العربية للمشاركة في المنتدى الحضري العالمي التاسع World Urban Forum 9 في مدينة كولامبور- ماليزيا خلال الفترة 7-13 فبراير/2018. واجراء التسجيل عبر الموقع الالكتروني: wuf9.org قبل 2017/12/15.

ج- دعوة الدول العربية التي ترغب المشاركة بجلسات جانبية والمعرض في المنتدى الي التواصل مباشره مع الجهة المنظمة للمنتدى من خلال الموقع الالكتروني: wuf9.org وذلك قبل 2017/11/24.

د- تكليف الأمانة الفنية للمجلس التواصل مع المنظمات شركاء المجلس برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الاقليمي للدول العربية – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا وغيرها من المنظمات الأخرى للإعداد والتحضير للجلسات الاقليمية والعالمية التي تخص الاقليم العربي في المنتدى الحضري العالمي التاسع.

هـ – يتحمل الحساب الخاص لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب تكاليف مشاركة الأمانة الفنية للمجلس في حال تعذر تحمل موازنة الأمانة العامة ذلك.

ثانياً: الطلب من دولة الامارات العربية المتحدة النظر في امكانية تشكيل مجموعة عمل عربية للإعداد والتحضير للمنتدى الحضري العالمي العاشر World Urban Forum 10. وموافاة الأمانة الفنية للمجلس بذلك حتى يتسنى مناقشتها اثناء الاجتماع القادم للجنة الفنية العلمية الاستشارية.

ثالثا: دعوة الجمهورية التونسية موافاة الامانة الفنية للمجلس بالمستجدات حول فتح مكتب الامم المتحدة للمستوطنات البشرية في تونس ليتم عرضها على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها القادم.

رابعا: دعوة الامانة الفنية للمجلس من خلال بعثة الجامعة بنيروبي التنسيق مع المندوبين الدائمين لمتابعة القرارات العربية الصادرة عن المجلس الحاكم وبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية.

ثانيا: تابعت الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب تنفيذ ما ورد في قرار المجلس المذكور أعلاه.

ثالثا: شاركت الأمانة الفنية للمجلس في المنتدى الحضري العالمي التاسع World Urban Forum 9 في مدينة كولامبور- ماليزيا خلال الفترة 7-13 فبراير/2018، وكذلك شارك اكثر من 15 دولة عربية ممثلين عن الوزارات المعنية واصحاب المصلحة الاخرين، كما

عقد عدد 21 من الاحداث الجانبية الخاصة بتنظيم من الدول العربية، جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/ المكتب الاقليمي للدول العربية، الاتحاد من أجل المتوسط، ومنظمات المجتمع المدني. كما قامت جامعة الدول العربية بتنظيم مشترك مع وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة بالمملكة المغربية بعقد حدث جانبي تحت عنوان تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في المنطقة العربية"، والذي تم فيه عرض الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030 وكذلك الخطة التنفيذية المقترحة للاستراتيجية، كما تم عرض نتائج المنتدى الوزاري العربي الاول للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في دورته الاولى التي عقدت بالقاهرة 2015، وتم التنويه بنتائج المنتدى الوزاري العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة واعلان الرباط الذي يعتبر وثيقة توجيهية للدول العربية في موضوع الاسكان والتنمية الحضرية المستدامة. كما شاركت جامعة الدول العربية بوصفها الممثل للإقليم العربي في الجلسة الجانبية حول "تنفيذ الخطط العالمية والاقليمية للتحضير المستدام دور اللجان الاقليمية للأمم المتحدة"(مرفق رقم 5) تقرير الامانة الفنية للمجلس.

رابعاً: لم تتلق الأمانة الفنية للمجلس من دولة الامارات العربية المتحدة أيه مستجدات للإعداد والتحضير للمنتدى الحضري العالمي العاشر World Urban Forum 10 حتى حينة، ومن المتوقع ان تتقدم دولة الامارات العربية المتحدة بالمستجدات اثناء انعقاد لجنتكم الموقرة.

خامساً: لم تتلق الأمانة الفنية للمجلس من الجمهورية التونسية ايه مستجدات حول فتح مكتب الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومن المتوقع ان تتقدم الجمهورية التونسية بالمستجدات اثناء انعقاد لجنتكم الموقرة.

سادساً: تلقت الامانة الفنية للمجلس مذكرة من رئيس بعثة الجامعة بنيروبي بشأن المفاوضات حول حوكمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(مرفق رقم 6).

سابعاً: الموضوع معروض على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (64)، وسيتم رفع توصية بشأنه إلي مكتبكم الموقر.

المطلوب: التفضل بالإحاطة والعلم والاطلاع على توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية واتخاذ ما يلزم .

البند السابع :

مذكرة شارحة
بشأن
المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية

عرض الموضوع:

أولا: صدر عن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (34) (الرباط – المملكة المغربية: 2017/12/23) في هذا الخصوص قراره رقم (ق8-د.ع 34-2017/12/23) بشأن "المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية" التالي نصه:

أولا: اعتماد اعلان الرباط بالصيغة المرفقة (مرفق رقم 34).

ثانيا: دعوة المملكة المغربية الى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بالتقرير العام للمنتدى الوزاري العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية لعام 2017، ليتم تعميمها على الجهات المعنية في الدول العربية.

ثالثاً: الطلب من الدول العربية تفعيل توصيات اعلان القاهرة الصادر عن المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية الذي عقد بالقاهرة في ديسمبر 2015، وبالأخص التأكيد على التوصية الخاصة بأن تقوم الدول العربية بتحديد نقاط إتصال وطنية تكون هي المعنية بالمساهمة في تنظيم المنتدى ومتابعة تنفيذ مخرجاته على المستوى الوطني.

رابعاً: الترحيب باستضافة دولة الامارات العربية المتحدة للمنتدى الوزاري العربي الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2019.

خامساً: الترحيب باستضافة المملكة الاردنية الهاشمية للمنتدى الوزاري العربي الرابع للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2021.

سادساً: دعوة الدول العربية الراغبة في استضافة المنتدى الوزاري العربي الخامس للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2023 موافاة الامانة الفنية للمجلس بذلك.

سابعاً: دعوة دولة قطر موافاة الأمانة الفنية للمجلس بما يتم اتخاذه من إجراءات حول استضافتها للمنتدى الوزاري العربي السادس عام 2025.

ثانيا: تابعت الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب تنفيذ ما ورد بفقرات قرار المجلس المذكور أعلاه .

ثالثا: تلقت الأمانة الفنية للمجلس مذكرة من جمهورية العراق تفيد بأن الدائرة الفنية/قسم الدارسات/شعبة مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب والبريد الالكتروني الخاص بها: studiesdep.moch@gmail.com هي نقطة الاتصال الوطنية بشأن المساهمة في تنظيم المنتديات ومتابعة مخرجاتها.

رابعاً: كما تلقت الأمانة الفنية للمجلس رسالة الكترونية من المملكة الاردنية الهاشمية تفيد بأن المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري ممثلة في المدير العام بالوكالة /المهندسة مي خليل عصفور والبريد الالكتروني الخاص بها: mkasfour@gmail.com تليفون:00962797313236 – 00962789555881 .

خامساً: كما تلقت الامانة الفنية مذكرة من دولة قطر تفيد بانة سيتم تحديد نقطة اتصال وطنية عند اقتراب موعد انعقاد المنتدى المشار اليه.

سادساً: من المتوقع أن تتقدم دولة الامارات العربية المتحدة بالمواعيد المقترحة والترتيبات اللازمة بشأن المنتدى الوزاري العربي الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2019. اثناء انعقاد لجنتكم الموقرة.

سابعاً: لم تتلق الأمانة الفنية للمجلس من الدول العربية التي لديها الرغبة في استضافة المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الخامس) للعام 2023.

ثامناً: تلقت الأمانة الفنية للمجلس مذكرة من دولة قطر تفيد بانه لا يوجد مستجدات حالياً حول استضافتها للمنتدى الوزاري العربي السادس عام 2025. وانما سوف يتم دراسة ذلك لاحقاً.

تاسعاً: الموضوع معروض على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (64)، وسيتم رفع توصية بشأنه إلي مكتبكم الموقر.

المطلوب: التفضل بالإحاطة والعلم والاطلاع على توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية واتخاذ ما يلزم .

البند الثامن

مذكرة شارحة

بشأن

التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول الأجنبية في مجال الإسكان والتعمير

عرض الموضوع

أولا: صدر عن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (34) (الرباط – المملكة المغربية: 2017/12/23) في هذا الخصوص قراره رقم (ق9-د.ع 34-2017/12/23) بشأن " التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول في مجال الإسكان والتعمير" التالي نصه:

أولا: أ- الإقتراح على الصين عقد دورات تدريبية للدول العربية في مجال تقنيات البناء السريع.

ب- الإقتراح على الهند عقد دورات تدريبية للدول العربية في مجال سبل معالجة العشوائيات والتجارب الرائدة في مجال الاسكان لمواجهة هذه الظاهرة.

ج - الإقتراح على روسيا عقد دورات تدريبية للدول العربية في مجال نظم واجهات المباني المتكيفة مع المحيط الخارجي Adaptive Façade Systems.

ثانياً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس مخاطبة الادارة المعنية بالأمانة العامة للجامعة وإرسال مقترحات الدول العربية حول أوجه التعاون مع التجمعات الاقليمية والدول الاجنبية في مجال الاسكان والتعمير حتى يتم التنسيق حولها.

ثالثاً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس الإستمرار في متابعة التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول الأخرى في مجال الإسكان والتعمير وإفادة اللجنة الفنية العلمية الإستشارية والمجلس بما يتم في ذلك.

ثانيا: تابعت الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب تنفيذ ما ورد بفقرات قرار المجلس المذكور أعلاه وقامت بأرسالها الي الإدارة المعنية بالأمانة العامة للجامعة.

ثالثا: قامت الأمانة الفنية للمجلس بإحالة مقترحات المجلس المذكورة في الفقرة (أ،ب،ج) الي الإدارة المعنية في الأمانة العامة للجامعة،

- في مجال التعاون العربي الصيني:

قامت الادارة المعنية في الأمانة العامة للجامعة بدورها بشأن الفقرة (أ) وتم عرض المقترح على الدورة الثامنة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني التي عقدت يومي 9 و2018/7/10 في بجين (مرفق رقم 7) الفصل الثامن "التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية" من البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون العربي الصيني بين عامي 2018-2020 (بجين: 10 يوليو 2018).

- <u>في مجال التعاون العربي الروسي:</u>

قامت الادارة المعنية في الأمانة العامة للجامعة بدورها بشأن الفقرة (ب)، سيتم عرض المقترح على الدورة الخامسة بمنتدى التعاون العربي الروسي المزمع عقده خلال الربع الاخير من عام 2018 في موسكو- روسيا الاتحادية.

- <u>في مجال التعاون العربي الهندي:</u>

قامت الادارة المعنية في الأمانة العامة للجامعة بدورها بشأن الفقرة (ج)، وسيتم عرض المقترح على الدورة الثانية بمنتدى التعاون العربي الهندي حين تحديد موعده.

رابعاً: الموضوع معروض على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (64)، وسيتم رفع توصية بشأنه إلي مكتبكم الموقر.

المطلوب: التفضل بالإحاطة والعلم والاطلاع على توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية واتخاذ ما يلزم.

البند التاسع:

مذكرة شارحة
بشأن
متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 العالمية
والخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية

عرض الموضوع:

أولا: صدر عن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (34) (الرباط – المملكة المغربية: 2017/12/23) في هذا الخصوص قراره رقم (ق10-د.ع 34-2017/12/23) بشأن " الإستراتيجية العربية للتنمية الحضرية المستدامة والإسكان" التالي نصه:

أولاً: دعوة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الاقليمي للدول العربية موافاة الأمانة الفنية للمجلس بنسخة من مقترح الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في موعد أقصاه 2018/1/15.

ثانياً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس تعميم مقترح الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة على الدول العربية بعد أخذ ملاحظات الدول العربية عليها تمهيداً لعرضها على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في إجتماعها القادم بصيغتها النهائية.

ثالثاً: الطلب الى الدول العربية التي لم تواف الأمانة الفنية للمجلس بالتقدم المحرز في كيفية متابعة اهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة الهدف الحادي عشر "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة امنة ومرنة ومستدامة" وما يحتويه من غايات، الى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بذلك حتى يتسنى تجميع هذه التقارير بهدف تقديمه الي الأمم المتحدة بغرض معرفة ما قامت به الدول العربية.

رابعاً: دعوة الأمانة الفنية للمجلس وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الاقليمي للدول العربية التنسيق مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا المعنية بمتابعة تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 لضمان إبراز جهود مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب ومدى التقدم المحرز في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة وبالأخص الهدف الحادي عشر المقرر مراجعته في المنتدى العربي للتنمية المستدامة في مايو 2018 ومن ثم الى المنتدى السياسي رفيع المستوى المزمع عقده في شهر يوليو 2018 بنيويورك.

خامساً: تغيير مسمى البند مستقبلاً ليصبح "متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 العالمية والخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية".

ثانيا: تابعت الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب تنفيذ ما ورد بفقرات قرار المجلس المذكور أعلاه .

ثالثا: تلقت الأمانة الفنية للمجلس مذكرة من جمهورية مصر العربية حول ملاحظاتها على مسودة الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتم

ارسالها الي المكتب الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مرفق رقم 8).

رابعاً: كما تلقت الأمانة الفنية للمجلس مذكرتين من كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر تفيدا انه ليس لديهم ملاحظات حول مسودة الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، كما تؤكد المملكة العربية السعودية على أن الخطة جيدة وستزيد من اطر التعاون الدولي والمحلي للدول العربية.

خامساً: تلقت الأمانة الفنية للمجلس تقرير من المملكة العربية السعودية حول التقدم المحرز في كيفية متابعة اهداف التنمية المستدامة 2030، وخاصة الهدف الحادي عشر "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة امنة ومرنة ومستدامة" (مرفق رقم 9).

سادساً: من المتوقع ان يقدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الاقليمي للدول العربية بالمسودة النهائية للخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة أثناء عقد اللجنة الفنية العلمية الاستشارية.

سابعاً: الموضوع معروض على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (64)، وسيتم رفع توصية بشأنه إلي مكتبكم الموقر.

المطلوب: التفضل بالإحاطة والعلم والاطلاع على توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية واتخاذ ما يلزم.

البند العاشر:

مذكرة شارحة

بشأن

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة / شركاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (برنامج عمل المجلس لعام 2018)

عرض الموضوع:

أولا: صدر عن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (34) (الرباط – المملكة المغربية: 2017/12/23) في هذا الخصوص قراره رقم (ق11-د.ع 34-2017/12/23) بشأن "التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة / شركاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (برنامج عمل المجلس لعام 2018)" التالي نصه:

أولاً: إستمرار الأمانة الفنية للمجلس في متابعة تنفيذ برنامج عمل المجلس لعام 2017 بالتعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة.

ثانياً: الطلب إلى الدول العربية والمنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية موافاة الأمانة الفنية للمجلس بفاعليتها وأنشطتها في مجال الإسكان والتنمية الحضرية خلال عام 2018 ليتم تضمينها في برنامج عمل المجلس وتعميمها على الدول العربية للمشاركة فيها.

ثالثاً: التأكيد على مشاركة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في فعاليات المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة وإعداد تقرير حول ذلك ليتم عرضه على المجلس في دورته القادمة.

رابعاً: الطلب إلى اتحاد المهندسين العرب موافاة الأمانة الفنية للمجلس بعدد كاف من العقود النموذجية (عقد تصميم وتنفيذ – بمبلغ مقطوع- الشروط العامة والشروط الخاصة للعقد) ليتم تعميمها على الدول العربية للاستفادة منه.

خامساً: التأكيد على المنظمات والاتحادات المراقبين في مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب المشاركة والحضور في اجتماعات المجلس ولجانه الفنية.

ثانيا: تابعت الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب تنفيذ ما ورد بفقرات قرار المجلس المذكور أعلاه.

ثالثاً: قامت الأمانة الفنية للمجلس بمخاطبة الدول العربية والمنظمات والاتحادات ذات الصلة بموافاتها بفاعليتها وأنشطتها في مجال الإسكان والتنمية الحضرية خلال عام 2018.

رابعاً: تلقت الأمانة الفنية للمجلس مذكرة من جمهورية العراق تفيد بفاعليتها وانشطتها في مجال الاسكان والتنمية الحضرية خلال عام 2018 (مرفق رقم 10).

خامساً: لم تتلق الأمانة الفنية للمجلس من اتحاد المهندسين العرب العقود النموذجية (عقد تصميم وتنفيذ – بمبلغ مقطوع- الشروط العامة والشروط الخاصة للعقد) حتى يتسنى تعميمها على الدول العربية للاستفادة منه.

سادساً: الموضوع معروض على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (64)، وسيتم رفع توصية بشأنه إلي مكتبكم الموقر.

المطلوب: التفضل بالإحاطة والعلم والاطلاع على توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية واتخاذ ما يلزم.

البند الحادي عشر

مذكرة شارحة

بشأن

تبادل المعلومات بين الدول العربية حول المشاريع الرائدة في مجال الإسكان

عرض الموضوع:

أولا: صدر عن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (34) (الرباط – المملكة المغربية: 2017/12/23) في هذا الخصوص قراره رقم (ق12-د.ع 34-2017/12/23) بشأن "تبادل المعلومات بين الدول العربية حول المشاريع الرائدة في مجال الإسكان" التالي نصه:

أولا: الطلب الي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية موافاة الامانة الفنية للمجلس بتجربتها في مجال تنويع صيغ عرض السكنات ليتم تعميمها على الدول العربية للاستفادة منها.

ثانيا: دعوة دولة الامارات العربية المتحدة الى تقديم عرض حول تجربتها في مجال المشاريع الرائدة وموافاة الأمانة الفنية للمجلس بموضوع المشروع المراد عرضه على الدورة (35) للمجلس عام 2018، وكذلك دعوة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الي تقديم عرضها حول تنويع صيغ عرض السكنات على الدورة (35) للمجلس.

ثالثاً: الطلب من سلطنة عمان تقديم عرض حول تجربتها في المشاريع الرائدة على الدورة (36) للمجلس عام 2019.

رابعاً: الترحيب برغبة دولة الكويت في عرض أحد مشاريعها الرائدة في مجال الاسكان خلال انعقاد الدورة (37) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب عام 2020.

خامساً: دعوة الدول العربية الراغبة في عرض مشاريعها الرائدة في مجال الإسكان إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بذلك.

ثانيا: تابعت الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب تنفيذ ما ورد بفقرات قرار المجلس المذكور أعلاه .

ثالثاً: من المتوقع ان تقدم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عرض مرئي حول تجربتها في مجال "تنويع صيغ عرض السكنات"، وكذلك إثناء انعقاد الدورة (35) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب عام 2018.

رابعاً: من المتوقع ان تقدم دولة الامارات العربية المتحدة عرض مرئي حول تجربتها في مجال المشاريع الرائدة ، وكذلك إثناء انعقاد الدورة (35) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب عام 2018.

خامساً: الموضوع معروض على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (64)، وسيتم رفع توصية بشأنه إلي مكتبكم الموقر.

المطلوب: التفضل بالإحاطة والعلم والاطلاع على توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية واتخاذ ما يلزم .

البند الثاني عشر:

مذكرة شارحة

بشأن

محور أعمال الدورة (35) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

عرض الموضوع:

أولا: صدر عن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (34) (الرباط – المملكة المغربية: 2017/12/23) في هذا الخصوص قراره رقم (ق13-د.ع 34-2017/12/23) بشأن "محور أعمال الدورة (34) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب" التالي نصه:

أولا: أ- توجيه الشكر لجمهورية مصر العربية على تقديم العرض المرئي حول محور أعمال الدورة (34) وموضوعه "التكافل الاجتماعي من أجل سكن لائق"

ب- تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتعميم العرض المقدم من جمهورية مصر العربية حول محور أعمال الدورة (34) وموضوعه "التكافل الاجتماعي من أجل سكن لائق".

ج- أن يكون محور الدورة (35) للمجلس "المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ الاسكان الميسر".

د- دعوة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إلى تقديم عرض مرئي حول محور أعمال الدورة (35) وموضوعه "المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ الاسكان الميسر" أثناء إنعقاد الدورة (35) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب.

ثانياً: أن يكون محور الدورة لعام 2019 هو نفسة موضوع شعار اليوم العربي للإسكان.

ثانيا: تابعت الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب تنفيذ ما ورد بفقرات قرار المجلس المذكور أعلاه.

ثالثاً: قامت الأمانة الفنية للمجلس بتوجيه الشكر لجمهورية مصر العربية حول تقديم العرض المرئي حول محور اعمال الدورة وموضوعه "التكافل الاجتماعي من أجل سكن لائق" ، وتعميمه على الدول العربية للاستفادة منه.

رابعاً: من المتوقع أن تقدم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عرض مرئي حول محور أعمال الدورة (35) وموضوعه "المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ الاسكان الميسر" أثناء إنعقاد الدورة (35) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب عام 2018.

خامساً: الموضوع معروض على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (64)، وسيتم رفع توصية بشأنه إلي مكتبكم الموقر.

المطلوب: التفضل بالإحاطة والعلم والاطلاع على توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية واتخاذ ما يلزم .

البند الثالث عشر

مذكرة شارحة

بشأن

إجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الإسكان والتعمير

وتقديم مقترحات في إطار إصلاح وتطوير العمل العربي المشترك

عرض الموضوع:

أولا: صدر عن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (34) (الرباط – المملكة المغربية: 2017/12/23) في هذا الخصوص قراره رقم (ق14–د.ع 34–2017/12/23) بشأن "إجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الإسكان والتعمير وتقديم مقترحات في إطار إصلاح وتطوير العمل العربي المشترك" التالي نصه:

- **بشأن تطوير بنود جدول الأعمال:**

أولا: إستحداث بند تحت مسمى عرض الدراسات والتجارب حول تأهيل المباني والمدن المتأثرة بالنزاعات والكوارث الطبيعية والتعافي وإستعادة البنى التحتية والخدمات الحضرية.

ثانيا: إستحداث بند تحت مسمى التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع الاسكان والتعمير.

ثالثاً: تغيير مسمى البند الخاص (الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة) ليصبح (متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 والخطة العربية بلإسكان والتنمية الحضرية المستدامة).

رابعاً: رفع بند (متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية فيما يخص الاسكان) من جدول أعمال المجلس.

خامساً: رفع البند الخاص "المستجدات بشأن المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى من جدول أعمال المجلس.

سادساً: استحداث بند تحت مسمى السكن الاجتماعي في الدول العربية (دعوة الدول العربية الي موافاة الامانة الفنية للمجلس بتجاربها حول السكن الاجتماعي).

سابعا: تكليف الامانة الفنية للمجلس بإعادة ترتيب بنود جدول أعمال المجلس وفق ما تراه مناسبا (مع الامكانية لجميع الدول للمشاركة في ترتيب وإقتراح بنود جديدة لجدول الأعمال).

- **بشأن اجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الاسكان والتعمير وتقديم مقترحات في إطار اصلاح وتطوير العمل العربي المشترك.**

"الموافقة على تقرير وتوصيات اجتماع لجنة تقييم عمل مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي 25–2016/5/26 (مرفق رقم 53)."

- **بشأن تعديل بعض مواد النظام الاساسي للمجلس لتواكب المستجدات في اطار التطوير والاصلاح في جامعة الدول العربية.**

"الموافقة على مقترحات التعديل في النظام الاساسي لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب بالصيغة المرفقة (مرفق رقم 54)، ورفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة ومن ثم الى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري وفق الإجراءات المتبعة في الأمانة العامة بجامعة الدول العربية.

ثانيا: تابعت الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب تنفيذ ما ورد بفقرات قرار

المجلس المذكور أعلاه،

ثالثا: قامت الامانة الفنية للمجلس بتغير مسمى البنود المستمرة في جدول الأعمال، وكذلك رفع البنود التي انتهى عملها ماعدا بند(متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية فيما يخص الاسكان) حيث تلقت الأمانة الفنية مذكرة شارحة من جمهورية العراق بشأن عرض موضوع على القمة الاقتصادية القادمة، لكن لم تتلق الأمانة الفنية للمجلس من الدول العربية ايه مذكرات شارحة بالنسبة للبنود المستجدة حتى حينه.

رابعاً: قامت الأمانة الفنية للمجلس برفع النظام الاساسي لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم الى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري وفق الإجراءات المتبعة في الأمانة العامة بجامعة الدول العربية، وصدر قرار عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (101) على المستوى الوزاري قراره رقم (ق2175-د.ع101-2018/2/8) التالي نصه:

الموافقة على تعديل النظام الاساسي لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب بالصيغة المرفقة ورفعه الي مجلس الجامعة على المستوى الوزاري للاعتماد، أخذاً في الاعتبار الملاحظات التي أبدتها عدد من الدول في المجلس الاقتصادي والاجتماعي على هذا التعديل.

تم عرض النظام الاساسي لمجلس وزراء الاسكان والتعمير على اللجنة الدائمة للشؤون القانونية التي عقدت بمقر الأمانة العامة للجامعة خلال الفترة 13-2018/8/15 بعد الأخذ في الاعتبار ملاحظات الدول العربية عليه، وتم الموافقة عليه وسوف يرفع الي مجلس جامعة الدول العربية في دورته القادمة للموافقة عليه.

خامساً: تم رفع البند الخاص "المستجدات بشأن المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى، وسيتم عرضه على آليه التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث التي أقرتها القمة العربية في الرياض في ابريل 2018 مع الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030.

سادساً: الموضوع معروض على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (64)، وسيتم رفع توصية بشأنه إلي مكتبكم الموقر.

المطلوب: التفضل بالإحاطة والعلم والاطلاع على توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية واتخاذ ما يلزم .

البند الرابع عشر:

مذكرة شارحة

بشأن

أساليب التمويل العقاري

عرض الموضوع:

أولا: صدر عن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (34) (الرباط – المملكة المغربية: 2017/12/23) في هذا الخصوص قراره رقم (ق15-د.ع 34-2017/12/23) بشأن "أساليب التمويل العقاري" التالي نصه:

اولا : ايجاز هيكل الدراسة التي أعدتها المملكة العربية السعودية حول "دراسة أساليب التمويل العقاري.

ثانياً: الطلب من الدول العربية موافاة المملكة العربية السعودية (المهندس/ ناصر بن عبد الله العمار– مدير عام التعاون الدولي– وزارة الإسكان بالمملكة العربية السعودية ت: 0096612894141 Email:eplans@hotmail.com بمقترحاتها وملاحظاتها حول الأساليب والطرق المطبقة لديها بشأن التمويل العقاري بصيغة (Microsoft word) في موعد أقصاه 2018/1/30 حتى يتم إعداد الدراسة بشكل متكامل ليتم تقديمها في إجتماع اللجنة الفنية العلمية الاستشارية القادمة.

ثانيا: تابعت الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب تنفيذ ما ورد بفقرات قرار المجلس المذكور أعلاه .

ثالثا: تلقت الأمانة الفنية للمجلس ملاحظات ومقترحات من الجمهورية اللبنانية حول الأساليب والطرق المطبقة لديها بشأن التمويل العقاري وتم ارسالها الي المملكة العربية السعودية (مرفق رقم 11).

رابعاً: تلقت الأمانة الفنية للمجلس ملاحظات ومقترحات من جمهورية العراق حول الأساليب والطرق المطبقة لديها بشأن التمويل العقاري وتم ارسالها الي المملكة العربية السعودية (مرفق رقم 12).

خامساً: تلقت الأمانة الفنية للمجلس ملاحظات ومقترحات من دولة قطر حول الأساليب والطرق المطبقة لديها بشأن التمويل العقاري وتم ارسالها الي المملكة العربية السعودية (مرفق رقم 13).

سادساً: من المتوقع أن تقدم المملكة العربية السعودية الدراسة المتكاملة حول الأساليب والطرق المطبقة لديها بشأن التمويل العقاري اثناء عقد لجنتكم الموقرة.

سابعاً: الموضوع معروض على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (63)، وسيتم رفع توصية بشأنه إلي مكتبكم الموقر.

المطلوب: التفضل بالإحاطة والعلم والاطلاع على توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية واتخاذ ما يلزم .

البند الخامس عشر

مذكرة شارحة
بشأن
دعم جمهورية الصومال في مجال تدريب الكوادر بقطاع الاسكان والتعمير

عرض الموضوع:

أولا: صدر عن مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (34) (الرباط – المملكة المغربية: 2017/12/23) في هذا الخصوص قراره رقم (ق16-د.ع 34-2017/12/23) بشأن "دعم جمهورية الصومال في مجال تدريب الكوادر بقطاع الاسكان والتعمير" التالي نصه:

أولاً: الترحيب بإستعداد المملكة الاردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية ،جمهورية مصر العربية، مملكة البحرين لعقد دورات تدريبية لموظفي وزارة الاشغال العامة وإعادة الإعمار والإسكان بجمهورية الصومال الفيدرالية على أن تتحمل جهات أخرى تكاليف الإقامة والسفر.

ثانياً: دعوة البنك الاسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي النظر في إمكانية تحمل تكاليف الاقامة والسفر لموظفي وزارة الاشغال العامة وإعادة الإعمار والإسكان بجمهورية الصومال الفيدرالية.

ثانيا: تابعت الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب تنفيذ ما ورد بفقرات قرار المجلس المذكور أعلاه.

ثالثاً: تلقت الأمانة الفنية للمجلس مذكرة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بشأن النظر في إمكانية تقديم الدعم لجمهورية الصومال لتدريب لموظفي وزارة الاشغال العامة وإعادة الإعمار والإسكان (مرفق رقم 14).

رابعاً: كما تلقت الأمانة الفنية للمجلس مذكرة من البنك الاسلامي للتنمية بشأن النظر في إمكانية تقديم الدعم لجمهورية الصومال لتدريب لموظفي وزارة الاشغال العامة وإعادة الإعمار والإسكان (مرفق رقم 15) وافادت باحتياج البنك الي مذكرة رسمية من وزير الاقتصاد بجمهورية الصومال بكافة المعلومات حول الدورات التدريبية المطلوبة من حيث الاهداف وعدد المتدربين وفترة التدريب...الخ، وتم ارسالها الي جمهورية الصومال الفيدرالية لاتخاذ اللازم.

خامساً: الموضوع معروض على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها (63)، وسيتم رفع توصية بشأنه إلي مكتبكم الموقر.

المطلوب: التفضل بالإحاطة والعلم والاطلاع على توصية اللجنة الفنية العلمية الاستشارية واتخاذ ما يلزم.

البند السادس عشر

مذكرة شارحة

بشأن

مقترح بنود مشروع جدول أعمال الدورة (35) للمجلس

عرض الموضوع:

أولاً: تعقد الدورة (35) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بمملكة البحرين يوم 13 ديسمبر/ كانون أول 2018.

ثانياً: تنص المادة الثانية عشر/ فقرة 4 من النظام الأساسي للمجلس على أن مهام المكتب التنفيذي إعداد مشروع جدول أعمال المجلس.

ثالثاً: تقترح الأمانة الفنية للمجلس أن يشمل مشروع جدول أعمال الدورة (35) للمجلس البنود التالية:

البند الأول: البنود التي تابع تنفيذها المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه 83

البند الأول	مؤتمر الإسكان العربي
البند الثاني	الاحتفال بيوم الإسكان العربي
البند الثالث	جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب
البند الرابع	المستجدات بشأن الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب تصميم قاعدة البيانات والمعلومات لتفعيل أهداف المجلس
البند الخامس	متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية فيما يخص الإسكان
البند السادس	التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
البند السابع	المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية
البند الثامن	التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول الأجنبية في مجال الإسكان والتعمير
البند التاسع	متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة **2030** العالمية والخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية
البند العاشر	التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة / شركاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (برنامج عمل المجلس لعام 2018)
البند الحادي عشر	تبادل المعلومات بين الدول العربية حول المشاريع الرائدة في مجال الإسكان
البند الثاني عشر	محور أعمال الدورة (35) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب
البند الثالث عشر	إجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الإسكان والتعمير وتقديم مقترحات في إطار إصلاح وتطوير العمل العربي المشترك
البند الرابع عشر	أساليب التمويل العقاري
البند الخامس عشر	دعم جمهورية الصومال في مجال تدريب الكوادر بقطاع الاسكان والتعمير

البند الثاني: الحساب الموحد للمجالس الوزارية المتخصصة.

البند الثالث: موعد ومكان الدورة (36) للمجلس.

المطلوب : اعتماد بنود مشروع جدول أعمال مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (35).

البند السابع عشر

مذكرة شارحة

بشأن

موعد ومكان عقد الاجتماع (84) للمكتب التنفيذي

عرض الموضوع:

- تقترح الأمانة الفنية للمجلس عقد الاجتماع (84) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بمقر الأمانة العامة للجامعة خلال شهر.....

المطلوب : تحديد موعد ومكان عقد الاجتماع (84) للمكتب التنفيذي.

البند الثامن عشر

ما يستجد من أعمال

عرض الموضوع:

مرفق رقم (1)

وزارة الإسكان
Ministry of Housing

دور القطاع العام المستقبلي في السَّكن الاجتماعي

المقدمة:

تستضيف مملكة البحرين هذا العام يومي 11 و12 ديسمبر 2018 مؤتمر الإسكان العربي الخامس تحت عنوان "*دور القطاع العام المستقبلي في السَّكن الاجتماعي*"، كما يعقد على هامش المؤتمر معرضًا مُصاحبًا للاطلاع على نماذجٍ من التجارب الإسكانية النَّاجحة، تنفيذًا لقرار مجلس وزراء الإسكان والتَّعمير العرب رقم (ق1- د.ع 34- 2017/12/23)، ورحبت مملكة البحرين باستضافة مؤتمر الاسكان العربي الخامس تحت رعاية وزارة الاسكان وبالتعاون مع مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب التابع لجامعة الدول العربية.

أهداف المؤتمر:

يهدف مؤتمر الإسكان العربي الخامس إلى تسليط الضوء على دور القطاع العام في توفير السكن الاجتماعي وتوجهاته المستقبلية، بالإضافة إلى الأدوار المستقبلية للقطاع الخاص في توفير السكن الاجتماعي ، ومناقشة الرؤى المتعلقة بمساهمات المؤسسات والهيئات الحكومية في اشراك القطاع الخاص في توفير مشاريع السكن الاجتماعي، عطفاً على التباحث حول الآليات اللازمة لتحقيق التَّوازن بين ما تمتلكه الدول من إمكانيات وموارد، والتَّحديات التي تواجهها لتوفير السكن الاجتماعي في إطار الخطة الحضرية الجديدة والإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة **2030**.

المحاور المُقترحة للمؤتمر:

تندرج المحاور المُقترحة للمؤتمر تحت هدف *خلق إسكان مستدام يحقق متطلبات المجتمع، وتوفير الخدمات الإسكانية للمواطنين من ذوي الدَّخل المحدود بأفضل جودة وسرعة ممكنة*.

1. **المحـور الأول: مراجعـة السياسـات الإسـكانية، والبـرامج والخطـط الداعمـة للتنميـة الحضرية المستدامة وتطويرها**

- إعـادة رسم دور القطـاع العـام فـي مجـال السكن الاجتمـاعي، مـن المحـرك الرئيسـي إلـى منظم وشريك للقطاع الخاص.
- تطوير حلول ومبادرات مبتكرة تسهم في الاسكان المستدام.
- دور القطاع الخاص في تطوير السياسات الإسكانية
- دور التشريعات في دعم سياسات الاسكان والتنمية الحضرية المستدامة
-

2. **المحور الثاني: تعزيز دور القطاع الخاص في توفير مشاريع السَّكن الاجتماعي**

- .
- تبنِّي استراتيجيات وطنية لتقديم التسهيلات أمام القطاع الخاص لتوفير السكن الاجتماعي
- التحديات والحلول والمبادئ الأساسية المطلوبة لرفع مستوى الشَّراكة ما بين القطاعين العام والخاص.
- استعراض الدول المشاركة تجاربها العملية الناجحة في تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص والمستفيدين، وخطواتها المتخذة وما ترتب عليها من نتائج .
- دور الجوانب التشريعية والتمويلية في انجاح الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص لتوفير السكن المناسب.
- دور القطاعين العام والخاص في توفير السكن أثناء الأزمات والتعافي واعادة الاعمار

3. **المحور الثالث: تسهيل حصول المواطن على التَّمويل المناسب لامتلاك المسكن**

- الابتكار وقصص النجاح في توفير التمويل وقروض السكن
- التوازي؟؟؟؟ في تنفيذ المشاريع الإسكانية، مع تقديم التَّمويل المناسب للمواطنين للحصول على السكن الاجتماعي. (غير واضح)
- أهمية التوعية والمشاركة المجتمعية بالحلول الإسكانية.

4. المحور الرَّابع: تجاربٌ عملية بين القطاعين العام والخاص / الشراكات المبتكرة لتحقيق الهدف 11 للتنمية المستدامة

- سياسات الاسكان ودورها في تفعيل خطة الأجندة الحضرية والاستراتيجية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030
- مواءمة مؤشرات ومقاصد الهدف 11 والسياسات الوطنية للإسكان وتوفير السكن الملائم والمتاح والآمن
- تجارب الدول في تنويع مصادر التمويل لتحقيق غايات الهدف 11 المرتبطة بالسكن الاجتماعي
- تجارب الدول في بناء شراكات مبتكرة (الهدف 17 للتنمية المستدامة) لضمان السكن لمحدودي الدخل

البرنامج الزمني لتقديم الاوراق العلمية:

- ترسل ملخصات البحوث الي اللجنة العلمية عن طريق البريد الالكتروني في موعد أقصاه 20/يونيو/2018
- يتم اشعار مقدمي ملخصات البحوث بالقبول او الرفض عن طريق البريد الالكتروني في موعد اقصاه 20/يوليو/2018.
- ترسل البحوث في شكلها النهائي على البريد الالكتروني في موعد اقصاه 2/سبتمبر/2018 .

تقديم الاوراق العلمية:

- يرجى من الباحثين تقديم ملخصات البحوث على النحو التالي:

1- أن لا يتجاوز عدد الصفحات عن الصفحتين بما في ذلك الأشكال والجداول إن وجدت ويجب أن يتضمن الملخص بوضوح أهداف البحث، منهجيته وأهم النتائج والتوصيات.

2- تبويب الملخص على أن يحتوي على الفقرات الاربع التالية:

- مقدمة
- عرض البحث
- النتائج
- الخاتمة والتوصيات

3- يجب طباعة الملخص على ورق ابيض A4 وباستخدام مقاس بنط 14.
4- يطبع عنوان الورقة في أعلى الصفحة وبخط اسود، وبعد ترك فراغ واحد يتبع أسم او اسماء الباحثين مع وضع خط تحت اسم الباحث (في حالة أكثر من مؤلف) الذي تعنون المرسلات باسمه (بما فيها البريد الالكتروني)، ويلي ذلك جهات عمل الباحثين وعناوينهم الكاملة بخط مائل يليه فراغ ثم يلي ذلك نص الملخص.

ترسل الملخصات بالبريد الالكتروني الي اللجنة العلمية للمؤتمر على العنوان التالي:
(mohammed.rashdan@housing.gov.bh)

لغة المؤتمر:

اللغة الرَّسمية وهي اللُّغة العربية مع التَّرجمة الفورية للغة الانجليزية، كما وسيتم تقديم ورقة العمل باللُّغتيْن العربية والإنجليزية و الفرنسية لغير النَّاطقين باللُّغة العربية.

الجهاتُ المنَّظمة للمؤتمر:

- وزارة الإسكان – مملكة البحرين.
- مجلس وزراء الإسكان والتَّعمير العرب – جامعة الدُّول العربية.

مكان انعقاد المؤتمر:

مملكة البحرين ـ المنامة

تاريخ انعقاد المؤتمر:

يومي 11 و 12 ديسمبر 2018

المدعوون لحضور المؤتمر:

- الجهات الحكومية ذات العلاقة بالإسكان والبنية التَّحتية والتَّطوير العمراني.
- الخبراء في مجال الإسكان والتَّنمية الحضرية.
- مؤسسات الاستثمار والتَّطوير العقاري.

- مؤسسات التَّمويل كالمصارف والبنوك.
- المكاتب الهندسية وشركات المقاولات والتَّطوير العقاري.
- المستثمرون بالقطاع الإسكاني.
- كليات الهندسة والتَّخطيط العمراني بالجامعات.
- كليات الاقتصاد والإدارة والتَّمويل بالجامعات.

المعرض المصاحب للمؤتمر:

- يُصاحب المؤتمر معرضًا تشارك فيه الوزارات والهيئات والشَّركات والمؤسسات التي تعمل في مجال الإسكان والبناء والتَّطوير العقارين، ومؤسسات التَّمويل.

جميع الاستفسارات حول محاور المؤتمر وجلساته والأوراق العلمية للمؤتمر على العنوان التالي:

- المهندس:محمد رشدان
- الوظيفة: منسق المشاريع الاسكانية
- هاتف:0097317528384
- بريد الكتروني:mohammed.rashdan@housing.gov.bh

رسوم للمؤتمر:

فئة الاشتراك	قيمة الاشتراك
الشركات التجارية	300 دولار
الأكاديميين	100 دولار
الطلاب	مجاناً

مرفق رقم (2)

الأمانة العامة

الرقم: 924 / ع

التاريخ: 9 MAY 2018

تهدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي-إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية) أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة ،،،

وتتشرف بالإشارة إلي مذكرتها رقم 3/82 بتاريخ 2017/1/14 التي أرفق بها تقرير وقرارات الدورة (34) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب التي عقدت بالرباط- المملكة المغربية يوم 2017/12/23، وتود التأكيد على القرار رقم (ق4-د.ع 34-2017/12/23) بشأن "جائزة مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب" وخاصة الفقرة أولاً/ب/ج التالي نصها:

أولاً: ب- تشكيل لجنة من اعضاء المكتب التنفيذي للمجلس توكل لها مهمة البحث في مصادر تمويل الجائزة وكذلك وضع شروط ومعاير لجائزة مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب بغية الإرتقاء بها.

ج- دعوة الامانة الفنية للمجلس بتحديد موعد لعقد اللجنة المذكورة أعلاه.

وعليه قامت الأمانة الفنية للمجلس بتوجيه الدعوة لأعضاء المكتب التنفيذي تنفيذاً للفقرة (ج)، وعقد الاجتماع يومي 6 و7/مايو/2018 بمقر الأمانة العامة للجامعة.

وترفق طيا تقرير وتوصيات اجتماع اللجنة المشكلة من أعضاء المكتب التنفيذي لبحث مصادر تمويل الجائزة، وكذلك وضع شروط ومعاير لجائزة مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب.

والمرجو من المندوبية الدائمة الموقرة التفضل بإحالة المذكرة ومرفقها إلى الجهة المعنية بشؤون الإسكان والتعمير بدولتكم الموقرة، للتفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يلزم. علماً بأن توصيات الاجتماع ستعرض وتناقش أثناء الاجتماع (64) للجنة الفنية العلمية الاستشارية لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب والمقرر عقدها خلال الفترة 8-2018/10/10.

وتغتنم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي-إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية) هذه المناسبة لتعرب للمندوبية الدائمة الموقرة عن فائق تقديرها واحترامها،،،

34

جامعة الدول العربية - الاتصالات والبريد

الأمانة العامة – القاهرة – ميدان التحرير 25750511 – 25752966 فاكس 25740331 بدءا 25761017 الرقم البريدى 11642

الأمانة العامة
الشؤون الاقتصادية
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية
والتنمية المستدامة

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان
والتعمير العرب

ج08-01/(05/18)/01- ض(0271)

تقرير وتوصيات
اللجنة المشكلة
من أعضاء المكتب التنفيذي
لبحث مصادر تمويل الجائزة
ووضع شروط ومعايير جائزة
مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

(الأمانة العامة للجامعة: 6-2018/5/7)

فهرس

محضر اجتماع اللجنة المشكلة من أعضاء

المكتب التنفيذي

لبحث

مصادر تمويل الجائزة

ووضع شروط ومعايير جائزة

مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

(الأمانة العامة للجامعة: 6-2018/5/7)

البنود	الموضوعـــــات	الصفحة
أولا:	التقـــرير	1
ثانياً:	التوصيات	2
المرفقـــــــات	قائمة أسماء السادة المشاركين	3

محضر

اجتماع اللجنة المشكلة

من أعضاء المكتب التنفيذي لبحث

مصادر تمويل الجائزة

ووضع شروط ومعايير جائزة

مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

(الأمانة العامة للجامعة: 6-2018/5/7)

أولا: التقرير:

تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته 34 رقم (ق4-د.ع 34-2018/12/23) وبدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية- الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب)، عقد اجتماع اللجنة المشكلة من الدول العربية أعضاء المكتب التنفيذي للمجلس لبحث مصادر تمويل الجائزة ووضع شروط ومعايير جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب يومي 6-2018/5/7 وبحضور ممثلي الدول العربية الآتية: المملكة الاردنية الهاشمية، دولة الامارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية الاسلامية الموريتانية والأمانة الفنية للمجلس (مرفق رقم 1 قائمة بأسماء السادة الحضور).

1. افتتح د. جمال الدين جاب الله -مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية أعمال اللجنة لبحث مصادر تمويل الجائزة ووضع شروط ومعايير جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بكلمة ترحيبية نقل فيها تحيات الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية سعادة السفير الدكتور/ كمال حسن علي متمنيا للاجتماع التوفيق والنجاح.

2. تم اختيار سعادة المهندسة/ نفيسة محمود هاشم - وكيل أول وزارة الاسكان رئيس قطاع الاسكان والمرافق- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بجمهورية مصر العربية، لترأس أعمال اللجنة لبحث مصادر تمويل الجائزة ووضع شروط ومعايير جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب حيث شكرت سيادتها الحضور على الثقة التي منحوها إياها، متمنية التوفيق والنجاح لأعمال الاجتماع.

3. استعرضت اللجنة المهام الموكلة لها بموجب قرار مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب رقم (ق4-د.ع 34-2018/12/23) وفي ضوء المناقشات اقترحت اللجنة التوصيات التالية:

ثانياً: التوصيات المقترحة لمصادر تمويل جائزة مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب وكذلك تعديل بعض معايير وشروط الجائزة.

1- أن تتحمل الدولة التي تستضيف المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية تمويل الجائزة ، وكذلك تقترح موضوع الجائزة وان تكون عضو في هيئة تحكيم الجائزة.

2- في حال تحمل الدولة التي تستضيف المنتدى الوزاري العري للإسكان والتنمية الحضرية تمويل جائزة مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب وترغب في الإتفاق مع القطاع الخاص لديها يسمح لها أن تقدم للراعي بعض الامتيازات مثل:

أ- إلقاء كلمة الراعي الرئيسي اثناء تسليم الجوائز.

ب- إعلان مجاني للجهة الراعية في الموقع الإلكتروني للمجلس.

ج- وضع اسم وشعار الجهة الراعية على جميع مطبوعات الجائزة.

د- الاشادة بجهود الجهة الراعية وتقديم الشكر لها أثناء تسليم الجوائز.

هـ- تقديم درع تكريمي خاص للجهة الراعية من الدولة المضيفة للمنتدى في حفل تسليم الجوائز.

و- توجيه الدعوة لمسؤولي الجهة الراعية لحضور حفل تسليم الجوائز.

ز- تخصيص مساحة للجهة الراعية في حالة تم اقامة معرض مصاحب للمنتدى.

3- دعوة الإتحادات التي تعمل كمراقب في مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب (اتحاد المهندسين العرب، الاتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء، اتحاد المقاولين العرب) الى تمويل جوائز مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب وهي (جائزة المشروع السكني، جائزة المهندس المعماري) وتحديد مساهمتها.

4- دعوة البنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي للنظر في امكانية المساهمة في تمويل جائزة المجلس.

5- أن يتم تخفيض قيمة الجوائز حيث تكون الجائزة الاولى 15000 الف $، الجائزة الثانية 10000 آلاف$، الجائزة الثالثة 5000 آلاف$.

6- في حال عدم إستضافة المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية من قبل أي دولة عربية تمول الجائزة من حساب مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب، مع التأكيد على الدول العربية بدفع مساهمتها في (الحساب الموحد للمجالس الوزارية المتخصصة (حساب مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب) مع التأكيد على الأمانة العامة لجامعة الدول العربية شرح الجانب القانوني لقرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في هذا الشأن.

7- تتحمل الدول العربية واتحاد المهندسين العرب تكاليف سفر ممثليهم في هيئة تحكيم الجائزة (تذكرة السفر، الإقامة، بدل السفر).

8- يتم تشكيل أعضاء هيئة التحكيم لكل جائزة (كل عامين).

9- تمنح الأمانة العامة للجامعة شهادة تقديرية لأعضاء هيئة التحكيم.

الأمانة العامة
القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان
والتعمير العرب

قائمة بأسماء السادة المشاركين
اجتماع اللجنة المشكلة من أعضاء
المكتب التنفيذي لبحث مصادر تمويل الجائزة
ووضع شروط ومعايير جائزة
مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب
الأمانة العامة للجامعة(6-2018/5/7)

قائمة بأسماء السادة المشاركين
اجتماع اللجنة المشكلة من أعضاء
المكتب التنفيذي لبحث
مصادر تمويل الجائزة
ووضع شروط ومعايير جائزة
مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب
الأمانة العامة للجامعة(6-2018/5/7)

المملكة الأردنية الهاشمية

المهندسة / مي خليل عصفور

مديرة ادارة السياسات الاسكانية/ المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري – وزارة الاشغال العامة والاسكان
ص.ب 17218
ت: 00962797313236
فاكس: 0096264618109
mkasfour@gmail.com

دولة الإمارات العربية المتحدة

المهندسة/ عائشة عمر المدفع

وكيل وزارة مساعد لشئون الاسكان والتخطيط الحضري
ت: 0097506426696
Email:a_almidfa@hotmail.com

المهندسة/ نسيبة المرزوقي

مدير ادارة الدراسات الفنية
ت 00971502900004
Email: naseebah.almarzouqi@moid.gov.ae

المهندس/ يوسف النعيمي

مهندس مشاريع – برنامج الشيخ زايد للإسكان
ت: 00971504717144
Email: Y.alnuaimi@szhp.gov.ae

المملكة العربية السعودية

المهندس/ ناصر بن عبد الله العمار — المشرف العام على الادارة العامة للتعاون الدولي- وزارة الإسكان
ص.ب. 31760 الرياض 11418
ت: 0096612894141
جوال: 00966505423041
ف: 0096614070020
Email: eplans@hotmail.com

الأستاذ/ وليد بن علي غشوم — **الإدارة العامة للتعاون الدولي – أخصائي تخطيط**

جمهورية مصر العربية

المهندسة/ نفيسة محمود هاشم — وكيل أول الوزارة – رئيس قطاع الإسكان والمرافق
1 ش إسماعيل أباظة – القصر العيني – القاهرة
جوال:201003312631+
ت: 20227921540+
ف:20227921539+
Email: nafisa_hashem@yahoo.com

المهندسة/ جهاد هشام جلال — **منسقة الاتصال بين وزارة الاسكان والامانة الفنية للمجلس**
ت: 00201069098527
Email: gehadsalem.moh@gmail.com

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد/ جدو ولد حجب — **مدير الدراسات والبرمجة والتعاون**
ت: 0022244480203
Email: jboudidda@gmail.com

الامانة الفنية لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب

الدكتور/ جمال الدين جاب الله — مستشار أول – مدير ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية
ت: 0020225750511
ف: 0020225740331
Email: environment.dept@las.int
Website: www.lasportal.org

السيد/ وليد العربي — مسؤول ملف الاسكان والتنمية الحضرية
المهندس/ محمد أبو عفيفة — ملف الاسكان

مرفق رقم (3)

الدولة	الاســـــم	الصفة	العنوان البريدي	هاتف	فاكس	البريد الالكتروني
المملكة الأردنية الهاشمية	معالي المهندس/ يحيى موسى كسبي	وزير الإشغال العامة والإسكان	ص.ب:2110– 11181 الأردن	+96265858363	+96265858362	sami@mpwh.gov.jo
	م. مي عصفور	مدير عام المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بالوكاله		+96264634594		
دولة الإمارات العربية المتحدة 43	معالي الدكتور/ عبد الله بلحيف النعيمي	وزير تطوير البنية التحتية	1828 دبي– الإمارات العربية المتحدة	+97142125776 +97142125414 +97142125625 متحرك +971508186663 متحرك +971506530006	+97142125406	Abdulla.Alnuaimi@mopw.gov.ae Rasha.Burehaima@moid.gov.ae
	أ. هدى سالم العامري	إداري مكتب معالي الوزير		+97142125776	+97142125577	**hsalamre@mopw.gov.ae**
	أ. مريم إبراهيم آل علي	إداري مكتب معالي الوزير		+97126262630	+97126262250	**Mariam.AlAli@mopw.gov.ae**
مملكة البحرين	معالي المهندس/ باسم بن يعقوب الحمر	وزير الإسكان	ص.ب: 21021–المنامة – مملكة البحرين	–17528200 17545500	–17532511 17534115	mfakhri@mwh.gov.bh asheerm@mwh.gov.bh
الجمهورية التونسي	السيد/محمد صالح العرفاوي	وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	شارع الحبيب شريطة – حي الحدائق – 1002 البلفدير تونس	+21671842244	+21671840495	brc@mehat.gov.tn **www.mehat.gov.tn**
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	معالي السيد/ عبد الوحيد طمار	وزير السكن والعمران والمدينة	135، شارع ديدوش مراد – الجزائر	+21321747532	+21321745382	
	أ. محمد بالهادي	رئيس ديوان معالي الوزير		+21321742946	+21321745382	

الدولة	الاســـــم	الصفة	العنوان البريدي	هاتف	فاكس	البريد الالكتروني
جمهورية جيبوتي	معالي السيد/ موسى محمد أحمد	وزير الاسكان والتخطيط العمراني والبيئة	ص.ب:11 وزارة الإسكان والتعمير والبيئة جمهورية جيبوتي	+253 350006	+253 351618	metade@intnet.dj
المملكة العربية السعودية	معالي الدكتور/ ماجد بن عبدالله بن حمد الحقيل	وزير الإسكان	وزارة الإسكان	+96614070600 +966505429777	+96614070050	shwaish@hotmail.com
	أ. حمد الحبردي	مدير مكتب الوزير	وزارة الإسكان	+966505145636		
جمهورية السودان	معالي الدكتور/ حسن عبد القادر هلال	وزير البيئة والغابات والتنمية العمرانية	ص.ب: 11622 وزارة البيئة والغابات والتنمية العمرانية	+249912303991	+249154952040	Hassan_hellal@mepd.gov.sd
	أ. عمر منير لبيني الحاج	مدير مكتب الوزير		+249912883565		Omermoneer81@yahoo.com
الجمهورية العربية السورية	معالي المهندس/ حسين فرزات	وزير الإسكان والتعمير	ص. ب: 16031 – وزارة الإسكان والتعمير دمشق – المزة	+963116667084 +963112322361 +963112246490 +963112217572 +963112217571	+963116612936 +963112217570	ghe@net.sy
جمهورية الصومال	معالي المهندس/ صادق عبد الله عبد	وزير الإشغال العامة وإعادة الاعمار والاسكان	وزارة الإسكان والتعمير	+ 25 215543050	+ 25 212886480	
جمهورية العراق	معالي الدكتورة/ آن نافع اوسي بلبول	وزير الأعمار والإسكان والبلديات والاشغال العامة	وزارة الأعمار والإسكان بغداد/كرادة مريم/تقاطع الخرطوم محلة222 زقاق24 بناية 4/6/29 صندوق بريد 8032 بغداد	07719000223 07901590481		drannmoch@gmail.com ANAFI@moch.gov.iq

الدولة	الاســـــم	الصفة	العنوان البريدي	هاتف	فاكس	البريد الالكتروني
سلطنة عمان	معالي الشيخ / سيف بن محمد بن سيف الشبيبي	وزير الإسكان	P.O.BOX323P.C. 113	+96824600975	+96824695710	www.mhew.gov.om
دولة فلسطين	معالي المهندس/مفيد الحساينة	وزير الأشغال العامة والإسكان	البيرة- ص.ب:3961 رام الله- فلسطين	+970599413093	+97022987889	humzamurphy@hotmail.com
	السيد/فايق الديك	وكيل وزارة الاشغال العامة والاسكان		+97022984829	+97022987890	fayeq_deek@yahoo.com
دولة قطر	معالي الدكتور / عيسى بن سعد الجفالي النعيمي	وزير التنمية الإدارية و العمل والشؤون الاجتماعية .	قطر- ص. ب 1880	+97444240111	+97444241000	minister_office@molsa.gov.qa
جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية	معالي السيد/مستدران عبده	نائب رئيس الجمهورية المكلف بوزارة الزراعة والصيد والبيئة وتصليح الاراضي والتخطيط العمراني				
دولة الكويت	معالي السيد/ ياسر حسن ابل	وزير الدولة لشؤون الإسكان	ص.ب: 23385 - الصفاه- الرمز البريدي: 13094 الكويت	+96525301114 0096560070880 +96525301112	+96525384541	Amena.alawadhi@hotmail.com mfh@housing.gov.kw
	السيد/ هادي محمد الشلاحي	مدير مكتب الوزير		+96599744127	+96525384541	Hm-975@hotmail.com
الجمهورية اللبنانية	السبيد المهندس/ روني لحود	رئيس مجلس الإدارة- المدير العام للمؤسسة العامة للإسكان	وزارة الأشغال العامة والنقل	+9611426283 +9613661142	+9611426277	rmfbazeidm.net.id

الدولة	الاســـــم	الصفة	العنوان البريدي	هاتف	فاكس	البريد الالكتروني
دولة ليبيا	معالي السيد/محمود عجاج	رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإسكان والمرافق	وزارة الإسكان والمرافق	+218945646815	+218213622057	Kasso77@yahoo.com
جمهورية مصر العربية	معالي الدكتور/ مصطفى كمال مدبولي	رئيس مجلس الوزراء ووزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	1 ش إسماعيل أباظة متفرع من شارع القصر العيني القاهرة-11516	+20227926788 +20227926799 +20227921410 +20227941619	+20227957836 +20227921410	mmadbouly@moh.gov.eg
المملكة المغربية	معالي السيد/ محمد نبيل بن عبدالله	وزير اعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة		+212661143434	0021253757710 8	mohammednabilbenabdallah@gmail.com
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	معالي السيدة / أمال منت مولود	وزير الإسكان والعمران والاصلاح الترابي	مبنى الحكومة الطابق الثالث الرمز البريدي: ص.ب 237 نواكشوط موريتانيا	0022237290961 0022245258096	0022245295699	amal_maouloud@yahoo.fr
الجمهورية اليمنية	د.م. معين عبدالملك سعيد	وزير الأشغال العامة والطرق	ص.ب: 1445 نقم وزارة الأشغال العامة والطرق	+9671545198 +9671545197 +9671545153	+9671545152 +9671545195	minister@mpwh-ye.net

مرفق رقم (4)

المندوبية الدائمة لجمهورية العراق لدى الجامعة العربية
PERMANENT MISSION OF THE REPUBLIC OF IRAQ TO THE LEAGUE OF ARAB STATES
القاهرة
CAIRO

العدد: 3/ج/49/4364
التاريخ: 10/7/2018

على الفور

تهدي المندوبية الدائمة لجمهورية العراق لدى جامعة الدول العربية اطيب تحياتها الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية القطاع الاقتصادي/ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية/ وتتشرف ان ترافق مشروع القرار المعنون" دعم شركات وزارة الاعمار والاسكان والبلديات في اعمار المناطق المحررة وتنفيذ مشاريع انشائية نموذجية تعكس العمل العربي المشترك في البلدان العربية" الذي ترغب جمهورية العراق بطرحه ضمن مشروع جدول اعمال القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية المزمع عقدها في الجمهورية اللبنانية خلال الربع الاول من العام المقبل.

تغدو المندوبية ممتنه لو تفضلت الامانة العامة بعرض الموضوع على مجلس الاسكان والتعمير العرب لغرض اخذ القرار بشأن المشروع والنظر في امكانية عرضه ضمن مشروع جدول اعمال القمة العربية التنموية:الاجتماعية والاقتصادية.

تغتنم المندوبية الدائمة هذه المناسبة لتعرب للامانة العامة الموقرة عن فائق تقديرها واحترامها.

2018/7/10

المرفقات:
ـ مشروع

07337
10 JUL 2018

الامانة العامة للجامعة العربية / القطاع الاقتصادي/

ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية

Mohamed Mazhar St., Zamalek
Cairo
www.mofa.gov.iq
cairep@mofa.gov.iq
Tel.: +202 27358087 | +202 27352633
Fax: +202 27365075

مـــــذكرة

دعم شركات وزارة الاعمار والاسكان والبلديات في اعمار المناطق المحررة وتنفيذ مشاريع انشائية نموذجية تعكس العمل العربي المشترك في البلدان العربية

المقدمة :

اعمار المناطق المحررة هي من القضايا المهمة على صعيد الوطن العربي خصوصا والعالم عموما كونها قد تضررت بسبب الارهاب الذي يهدد العالم جميعا ، كما تبين بان شركات الوزارة هي شركات ذات تمويل ذاتي ، عملاقة متكاملة من حيث الخبرات الهندسية والفنية والاليات والكوادر والمعامل وقد انجزت مشاريع عديدة في العراق وشاركت في اعادة اعمار العراق في الفترات السابقة باعادة تاهيل الطرق والجسور والمباني وغيرها من المشاريع المهمة ، تمتلك خبرة لا تتوفر لدى غيرها من الشركات وتستطيع العمل في جميع المواقع والظروف وهذا غير متاح للشركات الاهلية بسبب الظروف الامنية المعروفة ، كما ان تنفيذ المشاريع الانشائية النموذجية في البلدان العربية يجب ان تكون مجدولة من قبل كل قطر عربي ليتم اختيار المناسب منها ويتم اعداد هذه المشاريع ضمن اختصاص الوزارات المعنية لكي تتسم بالتنوع وتغطي مختلف ميادين الحياة وتكون ضمن اطار التعاون العربي .

الاهداف :

تهدف المذكرة الى تعزيز التعاون العربي وتحويله الى واقع عملي ملموس يتم تطبيقه ويشعر المواطن العربي بفوائده عليه وتحقق قدرا من الخدمة الممكنة له لتكون اللبنة الاولى لتوسيع مجالاتها مستقبلا كما ان هذه المشاريع تعمل على ترسيخ اسم البلد الشقيق الذي يقوم بتنفيذ العمل في اذهان مواطني البلد الذي تقام فيه وتبقى راسخة بما تؤدي من خدمة يومية تحقق الفائدة لمواطني البلد الذي يقام فيه المشروع وبالتالي تكون احد الوسائل المهمة في الحفاظ على روح الانتماء الى هذه الامة ، وان دعم شركات الوزارة في اعمار المناطق المحررة له عوائد ملموسة ومباشرة لدى المواطن العراقي بصورة عامة والعوائل النازحة من المناطق المحررة بصورة خاصة حيث انها تعود بالفائدة على دعم خزينة الدولة واعادة العوائل النازحة الى مناطق سكنهم و تشغيل العديد من شركات القطاع الخاص كمقاول ثانوي وبالتالي تشغيل اكبر عدد ممكن من الايدي العاملة وامتصاص البطالة ورفع مستوى الدخل للفرد وتطوير البلد ونقل الخبرات وتسهيل اجراءات العمل .

استعراض تحليلي للمواضيع :-

ان عمليات تحرير المحافظات (صلاح الدين ، نينوى ، ديالى والانبار) من الارهاب الداعشي افرزت الحاجة الى اعادة تأهيل البنى التحتية في تلك المحافظات من جسور ومباني ومدارس ومستشفيات وغيرها ، وان الحرب مع داعش وانخفاض اسعار النفط ادى الى حدوث عجز في الخزينة العامة للدولة وبالتالي ينعكس سلباً على قدرة الدولة في اعادة اعمار هذه المناطق وعدم اعادة العوائل النازحة لمناطق سكنهم وعدم استقرار البلاد وتفشي الامراض ونقص التعليم وظهور حالة العشوائية في السكن ، في حين ان اعادة العوائل لمناطقهم يؤدي الى حفظ الامن للمناطق واستثمار اموال الدولة التي تصرف على بناء مجمعات مؤقتة لايواء النازحين ، وان شركات الوزارة تابعة للدولة اي انها شركات مضمونة كونها خاضعة للقوانين والانظمة العراقية والرقابة وتعمل ضمن حدود المواصفات الفنية المطلوبة كما وان نسبة من ارباحها تعود الى خزينة الدولة ونسبة منها تحسب رواتب لموظفيها وهذا يؤدي الى زيادة خزينة الدولة وتحسين دخل الفرد وتطوير البلاد واستقرارد واعادة العوائل لمناطقهم وحفظ حقوقهم وكرامتهم .

كما ونقترح في هذا المجال ان يقوم كل بلد عربي باعداد الجداول الخاصة بالمشاريع الانشائية التي يمكن ادخالها تحت مسمى (مشاريع التعاون العربي المشتركة) وتقوم باقي البلدان بالاطلاع على هذه الجداول وتقديم مقترحاتها بما يمكنها من تنفيذ احدها ليتم رفع خلاصة الموضوع الى اللجنة العليا الخاصة بالتعاون العربي المشترك لغرض اتخاذ القرارات الخاصة بالتنفيذ ولكي تتم متابعة العمل العربي المشترك في هذا المجال فانه من الممكن تشكيل لجان في مختلف الوزارات باسم (لجنة العمل العربي المشترك) وهي تكون بصفة هيئة ادارة المشروع الانشائي ويمكن التنسيق مع البلدان العربية لغرض منح اعضاء هذه اللجان سمات دخول طويلة الامد لكي تقوم بتنفيذ اعمالها في الدول العربية الشقيقة بحرية تامة.

المقترحات بالتوصيات المطلوبة :-

١ـ دعم الشركات من خلال اقامة دورات تدريبية مجانية لكوادرها لتطويرهم ونقل الخبرات المتنوعة لدى خبراء الوطن العربي .

٢ـ دراسة القوانين والضوابط التي تحد وتقيد حركة تنقل القطاع الخاص عبر الدول العربية لغرض تشجيع القطاع الخاص وحثهم على الاستثمار في العراق كمقاول ثانوي مع المقاول الرئيسي (شركات الوزارة) في مجال بناء المجمعات السكنية والجسور والمستشفيات وغيرها من مشاريع البنى التحتية .

٣ـ تسهيل التعاملات المالية والمصرفية لمختلف البنوك والمصارف في العالم العربي واصدار التشريعات الخاصة بالاعفاء الكمركي لتسهيل التبادل التجاري وخصوصاً المواد الانشائية المطلوب استخدامها في بناء المناطق المحررة وانشاء سوق عربية مشتركة.

٤- فتح مصانع ومعامل للشركات الام في الوطن العربي لانتاج القطع الداخلة في البناء والانشاءات والاليات المستخدمة في هذا المجال وكذلك انتاج المواد الاحتياطية لها لتطوير النوعية والمواصفات للمواد الداخلة في البناء .

٥- التشجيع على تقديم المساعدات المالية للعراق لتطوير شركات الوزارة وتسهيل الحصول على قروض البنك الدولي الخاصة باعادة اعمار المناطق المتضررة .

٦- تشكيل لجان في الوزارات المختلفة بأسم لجان التعاون العربي والتي تنبثق من مؤتمرات القمة العربية ويتم اعتمادها لتطبيق هذه المذكرة .

٧- يتم اعداد الجداول الخاصة بمشاريع العمل الانشائي المقترحة من قبل هذه اللجان .

٨- اعداد موقع الكتروني لهذه اللجنة مع منصة تواصل مركزية لغرض تبادل المعلومات وتنسيق المشاريع التي يتم اقتراح العمل بها وعلى ان يتم تسمية احد المسؤولين ليكون مديراً لفكرة المشروع ويقوم باتخاذ القرارات اللازمة في عملية تكليف البلدان التي تقوم بالتنفيذ والبلدان التي يتم تنفيذ الاعمال المشتركة بها .

٩- ان يتم الحرص على انتخاب المشاريع التي يؤمل اكمالها ضمن سقف زمني لايتجاوز السنة ونصف السنة لتكون مردوداتها مباشرة .

١٠- ان تتم مراعاة تبليغ مؤسسات اتحادات المقاولين في البلدان العربية بجداول المشاريع المقترحة لكي تأخذ دورها في المشاركة في هذه الاعمال وتتعاون مع اللجان الوزارية لكي تنتقي الاعمال التي تلائم نشاطاتها وقدراتها التنفيذية.

مشروع قرار

دعم شركات وزارة الاعمار والاسكان والبلديات في اعمار المناطق المحررة وتنفيذ مشاريع انشائية نموذجية تعكس العمل العربي المشترك في البلدان العربية

ان مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة العربية التنموية :الاقتصادية والاجتماعية /2019 ،

وبعد اطلاعه على :

- مذكرة الامانة العامة المرقمة (3/803) بتاريخ 18/ 4/ 2018
- واذ يؤكد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري للدورة العادية (101) 8 شباط / 2018 في القرار (2165) الفقرة (1) / العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك .
- واذ يؤكد على قرار مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب في دورته (34) 12/23/ 2017 في البند التاسع و البند الثاني عشر / الاقتراح على الصين عقد دورات تدريبية للدول العربية في مجال تقنيات البناء السريع .
- واذ يؤكد على قرار القمة العربية في دورتها (28) بالقرار المرقم (692) .
- واذ يؤكد على قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري المرقم (8189) في 9/12/ 2017 الفقرة (5) منه والمتضمنة دعوة الدول العربية الى المساهمة في اعادة اعمار المدن المحررة من سيطرة داعش واغاثة النازحين .
- واذ يؤكد على قرار مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري / دعوة الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة الى المساهمة الفاعلة في اعادة اعمار المناطق المحررة من الارهاب في العراق لتسهيل عودة النازحين الى ديارهم.
- وعلى توصية لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية .
- وبعد استماعه الى العرض المقدم من رئيس وفد جمهورية العراق .

يُـــقرر

- الترحيب باعلان النصر الكبير على عصابات داعش الارهابية واحلال الامن والسلام في كل بقاع العراق . والترحيب بالانجازات التي حققها العراق في مجال مكافحة الارهاب التي جعلت منه انموذجاً يقتدى به نحو النهوض واعادة الاستقرار من جديد .
- دعم الشركات من خلال اقامة دورات تدريبية مجانية لكوادرها لتطويرهم ونقل الخبرات المتنوعة لدى خبراء الوطن العربي .
- دراسة القوانين والضوابط التي تحد وتقيد حركة تنقل القطاع الخاص عبر الدول العربية لغرض تشجيع القطاع الخاص وحثهم على الاستثمار في العراق كمقاول ثانوي مع المقاول الرئيسي (شركات الوزارة) في مجال بناء المجمعات السكنية والجسور والمستشفيات وغيرها من مشاريع البنى التحتية .
- تسهيل التعاملات المالية والمصرفية لمختلف البنوك والمصارف في العالم العربي واصدار التشريعات الخاصة بالاعفاء الكمركي لتسهيل التبادل التجاري وخصوصاً المواد الانشائية المطلوب استخدامها في بناء المناطق المحررة وانشاء سوق عربية مشتركة .
- فتح مصانع ومعامل للشركات الام في الوطن العربي لانتاج القطع الداخلة في البناء والانشاءات والاليات المستخدمة في هذا المجال وكذلك انتاج المواد الاحتياطية لها لتطوير النوعية والمواصفات للمواد الداخلة في البناء .
- التشجيع على تقديم المساعدات المادية للعراق لتطوير شركات الوزارة وتسهيل الحصول على قروض البنك الدولي الخاصة باعادة اعمار المناطق المتضررة .
- تشكيل لجان في الوزارات المختلفة بأسم لجان التعاون العربي والتي تنبثق من مؤتمرات القمة العربية ويتم اعتمادها لتطبيق هذه المذكرة .
- اعداد جداول خاصة بمشاريع العمل الانشائي المقترحة من قبل هذه اللجان .
- اعداد موقع الكتروني لهذه اللجنة مع منصة تواصل مركزية لغرض تبادل المعلومات وتنسيق المشاريع التي يتم اقتراح العمل بها وعلى ان يتم تسمية احد المسؤولين ليكون مديراً لفكرة المشروع ويقوم باتخاذ القرارات اللازمة في عملية تكليف البلدان التي تقوم بالتنفيذ والبدان التي يتم تنفيذ الاعمال المشتركة بها .
- تكليف مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب بانتخاب المشاريع التي يؤمل اكمالها ضمن سقف زمني لايتجاوز السنة ونصف السنة لتكون مردوداتها مباشرة
- ومراعاة تبليغ مؤسسات اتحادات المقاولين في البلدان العربية بجداول المشاريع المقترحة لكي تأخذ دورها في المشاركة في هذه الاعمال وتتعاون مع اللجان الوزارية لكي تنتقي الاعمال التي تلائم نشاطاتها وقدراتها التنفيذية.

" مـــــذكرة "

دعم شركات وزارة الاعمار والاسكان والبلديات في اعمار المناطق المحررة وتنفيذ مشاريع انشائية نموذجية تعكس العمل العربي المشترك في البلدان العربية

المقدمة :

اعمار المناطق المحررة هي من القضايا المهمة على صعيد الوطن العربي خصوصا والعالم عموما كونها قد تضررت بسبب الارهاب الذي يهدد العالم جميعا ، كما نبين بأن شركات الوزارة هي شركات ذات تمويل ذاتي ، عملاقة متكاملة من حيث الخبرات الهندسية والفنية والاليات والكوادر والمعامل وقد انجزت مشاريع عديدة في العراق وشاركت في اعادة اعمار العراق في الفترات السابقة باعادة تاهيل الطرق والجسور والمباني وغيرها من المشاريع المهمة ، تمتلك خبرة لا تتوفر لدى غيرها من الشركات وتستطيع العمل في جميع المواقع والظروف وهذا غير متاح للشركات الاهلية بسبب الظروف الامنية المعروفة ، كما ان تنفيذ المشاريع الانشائية النموذجية في البلدان العربية يجب ان تكون مجدولة من قبل كل قطر عربي ليتم اختيار المناسب منها ويتم اعداد هذه المشاريع ضمن اختصاص الوزارات المعنية لكي تتسم بالتنوع وتغطي مختلف ميادين الحياة وتكون ضمن اطار التعاون العربي .

الاهداف :

تهدف المذكرة الى تعزيز التعاون العربي وتحويله الى واقع عملي ملموس يتم تطبيقه ويشعر المواطن العربي بفوائده عليه وتحقق قدرا من الخدمة الممكنة له لتكون اللبنة الاولى لتوسيع مجالاتها مستقبلا كما ان هذه المشاريع تعمل على ترسيخ اسم البلد الشقيق الذي يقوم بتنفيذ العمل في اذهان مواطني البلد الذي تقام فيه وتبقى راسخة بما تؤدي من خدمة يومية تحقق الفائدة لمواطني البلد الذي يقام فيه المشروع وبالتالي تكون احد الوسائل المهمة في الحفاظ على روح الانتماء الى هذه الامة ، وان دعم شركات الوزارة في اعمار المناطق المحررة له عوائد ملموسة ومباشرة لدى المواطن العراقي بصورة عامة والعوائل النازحة من المناطق المحررة بصورة خاصة حيث انها تعود بالفائدة على دعم خزينة الدولة واعادة العوائل النازحة الى مناطق سكنهم و تشغيل العديد من شركات القطاع الخاص كمقاول ثانوي وبالتالي تشغيل اكبر عدد ممكن من الايدي العاملة وامتصاص البطالة ورفع مستوى الدخل للفرد وتطوير البلاد ونقل الخبرات وتسهيل اجراءات العمل .

استعراض تحليلي للمواضيع :-

ان عمليات تحرير المحافظات (صلاح الدين ، نينوى ، ديالى والانبار) من الارهاب الداعشي افرزت الحاجة الى اعادة تأهيل البنى التحتية في تلك المحافظات من جسور ومباني ومدارس ومستشفيات وغيرها ، وان الحرب مع داعش وانخفاض اسعار النفط ادى الى حدوث عجز في الخزينة العامة للدولة وبالتالي ينعكس سلباً على قدرة الدولة في اعادة اعمار هذه المناطق وعدم اعادة العوائل النازحة لمناطق سكنهم وعدم استقرار البلاد وتفشي الامراض ونقص التعليم وظهور حالة العشوائية في السكن ، في حين ان اعادة العوائل لمناطقهم يؤدي الى حفظ الامن للمناطق واستثمار اموال الدولة التي تصرف على بناء مجمعات مؤقتة لايواء النازحين ، وان شركات الوزارة تابعة للدولة اي انها شركات مضمونة كونها خاضعة للقوانين والانظمة العراقية والرقابة وتعمل ضمن حدود المواصفات الفنية المطلوبة كما وان نسبة من ارباحها تعود الى خزينة الدولة ونسبة منها تحسب رواتب لموظفيها وهذا يؤدي الى زيادة خزينة الدولة وتحسين دخل الفرد وتطوير البلاد واستقراره واعادة العوائل لمناطقهم وحفظ حقوقهم وكرامتهم .

كما ونقترح في هذا المجال ان يقوم كل بلد عربي باعداد الجداول الخاصة بالمشاريع الانشائية التي يمكن ادخالها تحت مسمى (مشاريع التعاون العربي المشتركة) وتقوم باقي البلدان بالاطلاع على هذه الجداول وتقديم مقترحاتها بما يمكنها من تنفيذ احدها ليتم رفع خلاصة الموضوع الى اللجنة العليا الخاصة بالتعاون العربي المشترك لغرض اتخاذ القرارات الخاصة بالتنفيذ ولكي تتم متابعة العمل العربي المشترك في هذا المجال فأنه من الممكن تشكيل لجان في مختلف الوزارات باسم (لجنة العمل العربي المشترك) وهي تكون بصفة هيئة ادارة المشروع الانشائي ويمكن التنسيق مع البلدان العربية لغرض منح اعضاء هذه اللجان سمات دخول طويلة الامد لكي تقوم بتنفيذ اعمالها في الدول العربية الشقيقة بحرية تامة.

المقترحات بالتوصيات المطلوبة :-

1- دعم الشركات من خلال اقامة دورات تدريبية مجانية لكوادرها لتطويرهم ونقل الخبرات المتنوعة لدى خبراء الوطن العربي .
2- دراسة القوانين والضوابط التي تحد وتقيد حركة تنقل القطاع الخاص عبر الدول العربية لغرض تشجيع القطاع الخاص وحثهم على الاستثمار في العراق كمقاول ثانوي مع المقاول الرئيسي (شركات الوزارة) في مجال بناء المجمعات السكنية والجسور والمستشفيات وغيرها من مشاريع البنى التحتية .
3- تسهيل التعاملات المالية والمصرفية لمختلف البنوك والمصارف في العالم العربي واصدار التشريعات الخاصة بالاعفاء الكمركي لتسهيل التبادل التجاري وخصوصاً المواد الانشائية المطلوب استخدامها في بناء المناطق المحررة وانشاء سوق عربية مشتركة .

4- فتح مصانع ومعامل للشركات الام في الوطن العربي لانتاج القطع الداخلة في البناء والانشاءات والاليات المستخدمة في هذا المجال وكذلك انتاج المواد الاحتياطية لها لتطوير النوعية والمواصفات للمواد الداخلة في البناء .

5- التشجيع على تقديم المساعدات المادية للعراق لتطوير شركات الوزارة وتسهيل الحصول على قروض البنك الدولي الخاصة باعادة اعمار المناطق المتضررة .

6- تشكيل لجان في الوزارات المختلفة باسم لجان التعاون العربي والتي تنبثق من مؤتمرات القمة العربية ويتم اعتمادها لتطبيق هذه المذكرة .

7- يتم اعداد الجداول الخاصة بمشاريع العمل الانشائي المقترحة من قبل هذه اللجان .

8- اعداد موقع الكتروني لهذه اللجنة مع منصة تواصل مركزية لغرض تبادل المعلومات وتنسيق المشاريع التي يتم اقتراح العمل بها وعلى ان يتم تسمية احد المسؤولين ليكون مديراً لفكرة المشروع ويقوم باتخاذ القرارات اللازمة في عملية تكليف البلدان التي تقوم بالتنفيذ والبدان التي يتم تنفيذ الاعمال المشتركة بها .

9- ان يتم الحرص على انتخاب المشاريع التي يؤمل اكمالها ضمن سقف زمني لايتجاوز السنة ونصف السنة لتكون مردوداتها مباشرة .

10- ان تتم مراعاة تبليغ مؤسسات اتحادات المقاولين في البلدان العربية بجداول المشاريع المقترحة لكي تأخذ دورها في المشاركة في هذه الاعمال وتتعاون مع اللجان الوزارية لكي تنتقي الاعمال التي تلائم نشاطاتها وقدراتها التنفيذية.

مرفق رقم (5)

تقرير مهمة
المنتدى الحضري العالمي التاسع
كولالمبور – ماليزيا 7-2018/2/13

أولا: خلفية

بالإشارة إلى موافقة معالي الأمين العام على إيفاد السيد/ وليد العربي مسؤول ملف الإسكان والتنمية الحضرية، للمشاركة في أعمال المنتدى الحضري العالمي التاسع، في الفترة من 7-13 فبراير 2018 بكولالمبور- ماليزيا.

تأتي الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي بعد اعتماد جدول الأعمال الحضري الجديد 2030 في مؤتمر المؤئل الثالث الذي عقد بكيتو- الاكوادور عام 2016 تحت عنوان تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (المدن للجميع 2030). كما ركز المنتدى على الترتيبات والاجراءات اللازمة للتنفيذ حيث اكد العديد من المشاركين على أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني من أجل تحقيق التنمية بشكل كامل، كما سلط العديد من المتحدثين الضوء على تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، ودعوا الي مواءمة عمليات الرصد والتقارير الخاصة مع عملية المتابعة والاستعراض لأهداف التنمية المستدامة ولا سيما الهدف 11 بشأن المدن المستدامة، كما تم التأكيد على ان أطر التنفيذ العالمية والاقليمية والوطنية للخطة الحضرية الجديدة يجب ان تعتمد على عوامل رئيسية:

1- تعزيز دور الحكومات الوطنية والمحلية ونظام الحكم المحلي ومشاركة جميع الجهات الفاعلة وزيادة التنسيق متعدد المستويات والشفافية والمساءلة.
2- تشجيع تبادل الحلول الإبداعية والممارسات المبتكرة.
3- إقامة شراكات شاملة وتعزيز البيئات المستجيبة للسن والجنس لضمان المشاركة الفعالة.
4- اعتماد التنمية الاقليمية المتكاملة من خلال ادوات التخطيط والتصميم الحضري المناسبة لإدارة الموارد الطبيعية والراضي.

ثانياً: افتتاح الاجتماع

- افتتح السيد /نجيب رزاق – رئيس الوزراء الماليزي الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي،
- كما اشار السيد/ نوح عمر– وزير التنمية الحضرية والاسكان والحكم المحلي بماليزيا في كلمته الي ان اكثر من 50% من سكان العالم يعيشون الان في المناطق الحضرية وحث الجميع على ان يقوم كل شخص بدوره في جعل المدن امنة وشاملة ومستدامة ومزدهرة.

- كما ألقت السيدة/ ميمونة محمد شريف- المديرة التنفيذية الجديدة لبرنامج موئل الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، كلمة رحبت فيها بالمندوبين والمشاركين في الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي وشددت على التركيز على الروابط الوطنية والشمول ودور المرأة في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ، كما شددت على دور موئل الأمم المتحدة كمركز تنسيقي على الصعيد العالمي.

- ثالثاً: سير الاجتماع

- عقد المنتدى الحضري العالمي التاسع ، في الفترة من 7-13 فبراير 2018 بكولالمبور- ماليزيا على مدار سبع أيام بمشاركة 22000 ألف من وفود 165 دولة من بينهم اكثر من 100 من الوزراء ونواب الوزراء، وكانت مشاركة الدول العربية جيدة جدا حيث شاركت اكثر من 15 دول عربية ممثلين عن الوزارات المعنية واصحاب المصلحة الأخرين.
- من بين أهم المحاور التي تمت مناقشتها:-
  - الاستثمار في القوة التحويلية للمدن، وحول نهج لإقليمي متكامل للتنمية المستدامة، وحول المدن الذكية، وحول الحكم الابتكاري للمدن المفتوحة والشاملة، حول التنمية الحضرية المستدامة من أجل السلام والأمن،
  - التعافي من الكوارث في المناطق الحضرية، والبيانات الحضرية، والتنقل الحضري مع توفير النقل المن والمتاح للجميع،
  - الشراكات الشاملة بين اصحاب المصلحة المتعددين ،والمستوطنات للمشردين، والأمن الغذائي من خلال الروابط بين المناطق الحضرية والريفية.
- كما صدر عن المنتدى وثيقة مرجعية وهي أعلان كولالمبور للمدن 2030(مرفق رقم 1).

رابعاً: نشاط وفد الجامعة العربية

- عقد عدد 21 من الأحداث الجانبية الخاصة بتنظيم من الدول العربية وكذلك جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/ المكتب الاقليمي للدول العربية، الاتحاد من أجل المتوسط، ومنظمات المجتمع المدني.
- بالإضافة الي متابعة الاجتماعات المذكورة أعلاه قامت جامعة الدول العربية بتنظيم مشترك مع وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة بالمملكة المغربية بعقد حدث جانبي تحت عنوان تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في المنطقة العربية"، والذي تم فيه عرض الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030 وكذلك الخطة التنفيذية المقترحة للاستراتيجية، كما تم عرض نتائج المنتدى الوزاري العربي الاول للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في دورته الاولى التي عقدت بالقاهرة 2015، وتم التنويه بنتائج المنتدى الوزاري العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة واعلان

الرباط (مرفق رقم 2) الذي يعتبر وثيقة توجيهية للدول العربية في موضوع الاسكان والتنمية الحضرية المستدامة.

1 - تجدر الاشارة الي ان الحدث الجانبي الذي نظمته الجامعة العربية كان الحدث الوحيد باللغة العربية، وهو ما شجع عدد كبير من الوفود العربية على المشاركة الي جانب الحضور الاجنبي الهام، وجرت حوارات ومناقشات مستفيضة بين الوفود العربية والحضور، وقد عزز ذلك دور جامعة الدول العربية في التنسيق والتنظيم وربط الوفود بالمنظمات الاقليمية العاملة في المنطقة كالمكتب الاقليمي للأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للدول العربية (بالقاهرة)، والاسكوا، منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية في الشرق الاوسط وغرب اسيا.

2 - كما شاركت جامعة الدول العربية بوصفها الممثل للإقليم العربي في الجلسة الجانبية حول "تنفيذ الخطط العالمية والاقليمية للتحضير المستدام دور اللجان الاقليمية للأمم المتحدة" (مرفق رقم 3) مداخلة الجامعة العربية.

3 - نظمت الجامعة العربية اجتماعات تنسيقية طوال أيام الاجتماعات للمجموعة العربية، حيث كانت تتم مناقشة مستجدات الأجندة الحضرية الجديدة، يومياً والخروج بتوصيات تعين المشاركين يومياً في تنسيق مواقفهم.

- <u>آفاق المتابعة ودور الأمانة الفنية لمجلس وزراء الاسكان والتعمير:</u>

1- الاسراع في الانتهاء من الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.

2- زيادة التعاون الاقليمي حول الاسكان والتنمية الحضرية المستدامة من خلال الاليات الاقليمية ذات الصلة كالجامعة العربية ومن خلال التعاون العربي الثنائي.

3- التأكيد على دور برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دعم جهود الدول العربية في الاسكان والتنمية الحضرية المستدامة.

4- تعزيز ثقافة الابداع والابتكار لتكون جزء لا يتجزأ من الطريقة التي تعمل بها المدن والمستوطنات البشرية.

مع وافر الاحترام،،،

وليد العربي
مسؤول ملف الأسكان والتنمية الحضرية
إدارة البيئة والاسكان والموارد المائية

مرفق رقم (6)

MISSION OF THE LEAGUE
OF ARAB STATES
NAIROBI

بعثة جامعة الدول العربية
نيروبي

05003
05 MAY 2018

الرقم :LAS/65/18

التاريخ :2018/05/04

سعادة الأخ د. جمال جاب الله

مدير إدارة البيئة والإسكان وموارد المياه

تحية طيبة

المفاوضات حول إصلاح حوكمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

1/ كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة رئيس لجنة المندوبين الدائمين بموجب الفقرة العاملة السادسة من قراراها رقم 72/226 بتشكيل مجموعة عمل مفتوحة العضوية فى نيروبى للتشاور حول إصلاح البرنامج وتعزيز رقابة الدول الأعضاء على أدائه , وإعداد تقرير يتضمن توصيات تعزض على الجمعية العامة قبل الأول من يوليو القادم.

2/ بدأت لجنة المندوبين الدائمين برئاسة سفير البرازيل ومشاركة السيدة ميمونة محمد شريف المدير التنفيذى فى إجراء مشاورات فى إطار مجموعة العمل .وتم تعميم مقترح يتضمن خيارا هجينا فى محاولة للجمع بين خيارى العضوية العالمية للمجلس الحاكم والمجلس التنفيذى محدود العضوية على النحو التالى:

أ/ توسيع عضوية المجلس الحاكم إلى عضوية عالمية وتحويله إلى " الجمعية الحضرية"

ب/ تأسيس مجلس تنفيذى محدود العضوية بصلاحيات موسعة تتضمن مراقبة عمل السكرتارية والموافقة على برنامج العمل والميزانية.

ج/ مراجعة دور لجنة المندوبين الدائمين وتركيز عملها على الإعداد لاجتماعات الجمعية الحضرية وتقليص عدد اجتماعاتها على مدار العام.

3/ وقد أنخرط رئيس لجنة المندوبين الدائمين فى إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء والمجموعات الجغرافية والسياسية للتوافق على المقترح الهجين الذى تقدم به قبل نهاية المهلة فى نهاية يونيو القادم..

4/ وأهم ما جاء فى تقريره المرفق توافق الأراء حول أهمية تقوية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية باعتباره قد أكتسب أهمية جديده بوصفه النقطة المركزية للأجندة الحضرية الجديدة, ومواجهة التحديات الحضرية عند تنفيذ أجندة التنمية المستدامة2030 .

P.O. Box 6274 (00200) Nairobi, Kenya. GIGIRI - UN Avenue, United Nations Crescent off Gigiri Drive
Tel:+254 726 444897, Email: nairobi.mission@las.int

CONVERGENCE PAPER

Working Group of the Committee of Permanent Representatives of UN-Habitat

Pursuant to paragraph 6 of General Assembly Resolution 72/226, two meetings of the Working Group of the Committee of Permanent Representatives were convened to examine the governance of UN-Habitat, as well as its financial rules and regulations, in order to present findings and recommendations for the consideration of the General Assembly by the 30th of June. The meetings, held on 26 and 28 February, were conducted in an open and constructive spirit, for which I thank all participants.

From the discussions held during the two meetings, it was possible to identify more points of agreement than disagreement. There is a clear consensus, for instance, regarding the importance of strengthening UN-Habitat, which has acquired renewed urgency given the Programme's role as focal point for the New Urban Agenda and the importance of addressing urban challenges in the implementation of Agenda 2030 for sustainable development. There is also a common understanding that a careful balance between UN-Habitat's normative and operational tasks must be achieved. Furthermore, from these first two rounds of discussions, it was evident that the issues of oversight and procedures must be seen together: effective governance will generate the trust required to endow the Programme with greater operational flexibility. The key procedures under consideration include: granting UN-Habitat composite status; full delegation of authority to the Executive Director; allowing field and project-focused policies and rules; integrated budgeting; and providing regular budget contributions through a grant modality - all of which should be accompanied by enhanced oversight and accountability. It also came through in discussions that, while a clear understanding of the possible implications of these options is required in order for the Working Group to formulate its recommendations, we need not, at this stage, spell out every detail of the preferred administrative procedures. If accepted by the General Assembly, that task will fall upon the future governance structure of UN-Habitat.

At this stage of discussions, a key issue to be addressed revolves around the scope and breadth of the governance structure to be recommended. One set of Member States has a clear preference for a universal membership option, so as to ensure authority and legitimacy to that structure. Another set has indicated that the Executive Board option would be more appropriate, particularly given the greater flexibility that is being advocated for the Programme. In order to fulfill its mandate, this Working Group will need to find common ground in considering these perspectives.

In light of this, the Working Group might consider a hybrid option, combining a universalized Governing Council, or universal Urban Assembly; and a strong and focused Executive Board.

The universal Governing Council would be responsible for providing general policy guidance for UN-Habitat, as well as for refining global norms and standards in human settlements and sustainable urbanization. It could also review the quadrennial report on the implementation of the New Urban Agenda.

The Executive Board would be responsible for oversight of the work of UN-Habitat. It would approve the programme of work and budget and closely monitor performance. Its size and the periodicity of its meetings would follow those of other similar bodies in the UN System. Following other examples, the line of reporting for the Executive Board would include ECOSOC and the General Assembly.

In view of the possible new governance structure, the role of the Committee of Permanent Representatives would need to be revised. Consideration could therefore be given to concentrating its mandate in the preparation of the meetings of the new universal Governing Council meetings (in which case, the reduction of CPR meetings could also free up resources for the new governance structures). This would be without prejudice to provisions being made to enable CPR members to follow Executive Board proceedings as observers, in similar fashion to what occurs in other Executive Boards. Furthermore, Member States should strongly consider basing both the universal Governing Council and the Executive Board in Nairobi, thus enabling them to benefit from the direct support of the Secretariat and the knowledge of Nairobi-based delegations, which comes from day to day interaction with the Programme.

Furthermore, consideration should be given to enhancing the participation of stakeholders - in particular local authorities - in the work of UN-Habitat. Their interest and involvement in the Programme will not only contribute to its enhanced relevance, but could provide impetus for improved funding. In order to enhance the attractiveness and usefulness of UN-Habitat for local authorities and other stakeholders, provisions should be made for their active engagement in the universal Governing Council. Consideration could also be given to allowing them to sit as observers in the Executive Board. The Working Group might also want to consider ways to strengthen the linkages and synergies between the proposed universal Governing Council and the World Urban Forum. One way of doing this would be to introduce a ministerial segment in the World Urban Forum, which would continue to be held in alternate years to the universalized Governing Council.

مرفق رقم (7)

الفصل الثامن

التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية

1. مواصلة تعزيز التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية وتعزيز تأهيل الكفاءات العربية من خلال تبادل الخبرات وبناء القدرات في القطاعات ذات القيمة المضافة.
2. الإشادة بالجانب الصيني لما نظمه من الدورات التدريبية للكفاءات العربية في مختلف المجالات في السنوات الأخيرة. ويؤكد الجانب الصيني على مواصلة تنظيم دورات تدريبية للكفاءات العربية في الصين بالتنسيق مع الجهات المختصة في الدول العربية والأمانة العامة للجامعة العربية، وفقا لاحتياجات الجانب العربي، وبالأخص في المجالات التالية: الدبلوماسية، والاقتصاد والتجارة، والاستثمار، والصناعة، ونقل التكنولوجيا، والطاقة النظيفة والطاقة المتجددة، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وحماية البيئة ومكافحة التصحر والتنمية المستدامة، وتقنيات البناء السريع، والملكية الفكرية، والتعليم والبحث العلمي، والثقافة، والصحة، والشباب، والمرأة، والاعلام، والمكتبات والمعلومات والطيران المدني.

مرفق رقم (8)

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
قطاع الاسكان والمرافق

إدارة المحفوظات
30 APR 2018
رقم الوارد
مرفقات
١٣٠٩

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
صادر ١٦٢٨
٣٠ ابريل ٢٠١٨
المرفقات
رئيس قطاع الإسكان

السيد الدكتور / جمال الدين جاب الله

مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب – جامعة الدول العربية

تحية طيبة... وبعد

بالإشارة الي قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (٣٤) يوم ٢٠١٧/١٢/٢٣ رقم (ق ١٠ - د.ع ٣٤ - ٢٠١٧/١٢/٢٣) بشان **البند العاشر : الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة** الفقرة (ثانياً) التي تنص علي ان **" تكليف الأمانة الفنية للمجلس تعميم مقترح الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة على الدول العربية بعد اخذ ملاحظات الدول العربية عليها تمهيدا لعرضها على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها القادم بصيغتها النهائية "** .

وبالإشارة الي مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رقم ١٧٥ بتاريخ ٢٠١٨/٢/١ والمرفق بها المسودة الأولي لمقترح الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة والمتضمنة التاكيد علي القرار المشار اليه بعاليه ، وطلب ملاحظات الوزارة حول المسودة الأولي .

وفي هذا الشأن يرجي التفصل بالإحاطة ان ملاحظات جمهورية مصر العربية حول المسودة الأولي لمقترح الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة علي النحو التالي :

أولاً : ملاحظات عامة حول مسودة الخطة التنفيذية :

- مراعاة توحيد مستويات الإجراءات المقترحة في الخطة التنفيذية (الإقليمي والوطني والمحلي) وذلك في وثيقة الخطة التنفيذية للاستراتيجية والجداول المرفقة بها .
- مراعاة تحديد المسئوليات والأطراف المسئولة عن تنفيذ الإجراءات على المستويات المختلفة في الخطة التنفيذية .
- مراعاة وضع إطار زمني لتنفيذ الإجراءات المقترحة .
- مراعاة استكمال مؤشرات قياس التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات المقترحة على المستويات المختلفة (الإقليمي والوطني والمحلي) .

ثانياً : ملاحظات على بعض النقاط التى لم ترد فى الجدول المرفق بمسودة الخطة التنفيذية :

- مراعاة الاخذ بالاعتبار ان النقاط التالية لم يتم تضمنيها في الجدول المرفق بوثيقة الخطة التنفيذية :

للموضوع الاول : الحصول علي مسكن ملائم ومستويات معيشة افضل :

على الصعيد الوطني :

٤- تعزيز التنسيق بين المؤسسات الحكومية الوطنية المسؤولة عن السياسات الحضرية (التنسيق الافقي) ومواءمة المستويات الوطنية والإقليمية والبلدية (التنسيق الرأسي) .

٥- تعزيز تقديم الخدمات والبنية الأساسية بكفاءة وبأسعار معقولة من أجل التوسع الحضري المستدام (توسيع المدن المخطط له وإعادة التاهيل الحضري والتخطيط الحضري والحكم والإدارة في جميع المناطق).

للموضوع الثاني : تصميم وتخطيط حضري شامل وتطوير الاحياء الفقيرة :

على الصعيد الوطني :

١٠- تنمية الجيوب العمرانية وتجديد وتحديث النسيج الحضري القائم بما في ذلك الأراضي الحضرية الشاغرة والأراضي المهجورة والأماكن العشوائية والاحياء الفقيرة والمستقرات غير الرسمية (سواء كانت تفتقر إلى لحيازة أو المساحة الكافية أو الدائمة أو الوصول إلى المياه أو الصرف الصحي) وأن توفر تعويضًا عادلا للنقل .

١١- وضع استراتيجيات للتنمية في المدن والمناطق الحضرية وبرامج لتحسين الحياء الفقيرة من أجل زيادة كفاءة استخدام الراض ي والموارد الطبيعية وتحسين استثمارات البنية التحتية وتوسيع الشبكات وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الإقليمية .

على الصعيد المحلي :

١٦- تعزيز القدرة المؤسسية للحكومات المحلية على تخطيط الإمتداد الحضري وتوفير وإدارة الخدمات للمناطق المستقرة حديثا واستعادة حقوق ملكية الأراضي المفقودة .

١٧- تدريب الحكومات المحلية على تخطيط أنماط المستقرات الاكثر إدماجا التي من شانها أن تقلل من الاختناقات المرورية واستهلاك الطاقة .

العنوان : ١ ش إسماعيل أباظة – القصر العيني تليفون : ٢٧٩٢٦٤٩ فاكس : ٢٧٩٢٦٤٠ الرقم البريدي : ١١٤٦١ البريد الإلكتروني : housesector@yahoo.com

ثالثاً : ملاحظات حول الاجراءات الوطنية :

يقترح اضافة اجراء وطني وذلك علي النحو المبني بالجدول :

الاجراءات الوطنية	الاجراءات المحلية
وضع سياسات لتنمية المناطق الريفية لتحقيق التوازن بين الحضر والريف	تطوير خدمات البنية الأساسية والتنمية في المناطق الريفية واعتماد سياسات تكفل الإنصاف في توفير الخدمات وتقديمها إلى جميع الفئات في المناطق الريفية بالتوازن مع المناطق الحضرية
	تدريب المرأة الريفية وبناء قدراتها من أجل تعزيز مشاركتها في المشاريع الإنمائية لاسيما في إطار الأنشطة المدرة للدخل الأسري والمشاريع الإنمائية كثيفة العمالة في المناطق الريفية بما يحقق فرص اقتصادية متساوية ويقلل الفجوة بين الريف والحضر

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وكيل أول الوزارة

رئيس قطاع الإسكان والمرافق

مهندسة /

{نفيسة محمود هاشم}

مرفق رقم (9)

PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF
SAUDI ARABIA TO THE LEAGUE OF ARAB STATE
CAIRO

الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

يهدي الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى جامعة الدول العربية بالقاهرة أطيب تحياته للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي- ادارة السياحة)

بالاشارة الى مذكرتها رقم 3/211 وتاريخ 2018/2/1 بشأن موضوع الاستراتيجية العربية للاسكان والتنمية الحضرية المستدامة واشارة الى البند العاشر من تقرير وقرارات الدورة (34) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب وخاصة الفقرة ثالثاً التي جاء فيها (الطلب من الدول العربية التي لم توافِ الامانة الفنية للمجلس بالتقدم المحرز في كيفية متابعة اهداف للتنمية المستدامة 2030 وخاصة الحادي عشر "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة "وما يحتويه من غايات الى موافاة الامانة الفنية للمجلس بذلك " حتى يتسنى تجميع التقارير بهدف تقديمة الى الامم المتحدة بغرض معرفة ماقامت به الدول العربية .

نبعث لكم برفقه ملخص عن جهود وزارة الاسكان ووزارة الشؤون البلدية والقروية لتحقيق الهدف الحادي عشر من اعداف التنمية المستدامة.

للتفضل بالاطلاع واتخاذ اللازم.

وينتهز الوفد الدائم هذه الفرصة ليعرب لها عن اطيب تمنياته.

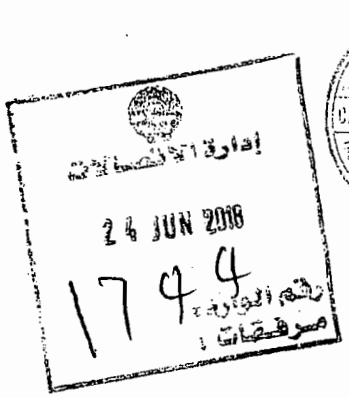

الرقم ٣٢٤/٤١٦٥ التاريخ ١٤٢٩/١٠/٥ الموافق ٢٠١٨/٦/٩ المرفقات ١١ ملف

المملكة العربية السعودية
وزارة الإسكان
الإدارة العامة للتعاون الدولي

ملخص عن جهود وزارة الإسكان ووزارة الشؤون البلدية والقروية
لتحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة
"جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"

جهود ومنجزات وزارة الإسكان

إن دور وزارة الإسكان تنظيم وتيسير بيئة إسكانية متوازنة ومستدامة، وذلك من خلال استحداث وتطوير برامج لتحفيز القطاعين الخاص والعام من خلال التعاون والشراكة في التنظيم والتخطيط والرقابة لتيسير السكن لجميع فئات المجتمع بالسعر والجودة المناسبة. وانطلاقًا من رؤية السعودية ٢٠٣٠، وسعيًا لمجتمعٍ حيويّ بنيانه متين تهدف وزارة الإسكان إلى رفع نسبة التملك إلى ٧٠% بحلول عام ١٤٤٢ هـ / ٢٠٣٠ م. وذلك عبر سنّ عدد من الانظمة واللوائح، تحفيز القطاع الخاص، و بناء شراكة فعّالةٍ مع المواطن. لتوفير مسكن ملائم وفق مسارات التملك بحلول تمويلية وادخارية تتناسب مع احتياجات المواطن السكنيّة.

وضمن برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ تم إسناد مسؤولية تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية لوزارة الإسكان هي:

١-تحسين أداء القطاع العقاري ورفع مساهمته في الناتج المحلي.
٢-تحفيز المعروض العقاري ورفع الانتاجية لتوفير منتجات سكنية بالسعر والجودة المناسبة.
٣-تمكين المواطنين من الحصول على تمويل سكني مناسب.

وفي سعي الوزارة لتحقيق تلك الاهداف الاستراتيجية يجري العمل على ما يلي:

١- <u>تحسين أداء القطاع العقاري ورفع مساهمته في الناتج المحلي من خلال التالي:</u>

- تنظيم سوق الايجار (إيجار).
- تحسين أداء برنامج البيع على الخارطة (وافي).
- انشاء الهيئة الوطنية للعقار.
- اتحاد الملاك وفرز الوحدات (ملاك).

- انشاء مركز خدمات المطورين (إتمام).
- فرض رسوم على الأراضي البيضاء.
- إنشاء المركز الوطني للبحوث والرصد السكاني .

٢- تحفيز المعروض العقاري ورفع الانتاجية لتوفير منتجات سكنية بالسعر والجودة المناسبة من خلال التالي:

- عقد شراكات مع مطورين من القطاع الخاص على أراضي الوزارة.
- تحفيز تطوير منتجات سكنية على أراضي القطاع الخاص.
- تحفيز تطوير منتجات سكنية على الاراضي الخاضعة لرسوم الأراضي البيضاء.
- تحفيز تطوير المناطق العشوائية ومركز المدن للاستفادة القصوى منها (العشوائيات).
- تطوير الأراضي الوزارية ليستفيد منها المنتسبون لبرنامج الدعم السكني.
- تنظيم الكثافة العمرانية.
- الاستفادة من أراضي القطاع العام.
- تخفيض تكلفة البناء ودعم الجودة.

73

٣- تمكين المواطنين من الحصول على تمويل سكني مناسب من خلال التالي:

- ضمانات عقود التمويل العقاري.
- برامج الإدخار.
- دعم الإيجار لتمكين الإدخار (جزء من برنامج الإدخار).
- الدعم المالي للتمويل العقاري.
- تطوير برنامج الإستحقاق.
- برنامج الإسكان الميسر.
- الإسكان التعاوني.

- **يشتمل الجدول التالي على قائمة المبادرات والبرامج المحورية والتي تندرج ضمن غاية الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المتسدامة " جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة" ، ومن غايات هذا الهدف ما يلي:**

(ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام ٢٠٣٠م).

المبادرة / البرنامج	توجهات ورؤى وزارة الإسكان
صندوق تحفيز تقنية البناء 74	معالجة فجوة الطلب على الوحدات السكنية بأسعار مناسبة من خلال تحفيز إعتماد تقنيات البناء المبتكرة في قطاع البناء و التشييد وتوطينها في المملكة العربية السعودية ويهدف إلى: – خفض تكلفة إنشاء الوحدات السكنية و موائمتها مع القدرة الشرائية للمستفيدين – خفض الوقت المستغرق لبناء الوحدات السكنية لرفع قدرة البناء السنوية – زيادة جودة الهيكل السكني والأعمال النهائيّة – زيادة مساهمة قطاع البناء في ضخ فرص العمل الملائمة للمواطنين السعوديّين – الاستفادة من المحتوى المحلي في المملكة لضمان قدرة البناء وتنشيط ضخ الوحدات السكنية
سكني	هو برنامج مقدم من وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية أطلق في عام ٢٠١٧م ويتم من خلاله تخصيص المنتجات السكنيه في جميع أنحاء المملكة بمنتجات هي كالتالي (وحدات سكنية جاهزة وتحت الإنشاء، أرض سكنية، تمويل من الصندوق العقاري) - وسيتم إعلان أسماء المستفيدين في يوم ١٥ من كل شهر
الإسكان التنموي	" الاسكان التنموي يقوم بإدارة مبادرتي الإسكان الميسر والإسكان التعاوني ضمن برنامج الإسكان أحد برامج تحقيق الرؤية ٢٠٣٠. ويعمل برنامج الإسكان التنموي على تطوير برامج الإسكان الميسر لتوفير مساكن ملائمة قائمة على مبدأ الانتفاع للمواطنين الأشد حاجة المسجلين في الضمان الاجتماعي وبوابة إسكان بالتعاون مع القطاع غير الربحي والقطاع الخاص. كما يعمل الإسكان التنموي بتنفيذ مبادرة تختص بالإسكان التعاوني حيث يقوم بتطوير قطاع الإسكان من خلال تحديث التشريعات والتوعية بالجمعيات التعاونية للإسكان، وتحفيز انشاءها وتوفير الدعم المالي لها من خلال ضمانات القروض، والاستفادة من تقنيات البناء الحديثة في بناء مساكن ميسورة التكاليف وتمكين وتدريب مستفيدي الجمعيات التعاونية. "

الأراضي البيضاء	يفرض البرنامج رسم سنوي على الأراضي البيضاء، المملوكة لشخص أو أكثر من ذوي الصفة الطبيعية أو الصفة الاعتبارية غير الحكومية، بنسبة ٢,٥ ٪ من قيمة الأرض. كما ستقوم الوزارة باستعمال إيرادات الرسوم للصرف على مشاريع الإسكان والبنية التحتية، ويهدف إلى: - زيادة المعروض من الأراضي المطورة بما يحقق التوازن بين العرض والطلب. - توفير الأراضي السكنية بأسعار مناسبة. - حماية المنافسة العادلة، ومكافحة الممارسات الاحتكارية.
إيجار	من أهم الحلول التي تهدف إلى تنظيم سوق القطاع العقاري (التأجيري) بين أطراف العملية ذات العلاقة التأجيرية (الوسيط العقاري والمالك والمستأجر) والتي تتضمن مجموعة من الخدمات الإلكترونية المتكاملة التي ستساهم في تهيئة سوق إيجار يتسم بالشفافية والعدالة والمصداقية، ويهدف إلى: - تطوير فعالية السوق الايجاري. - استدامة الموارد التمويلية. - حفظ حقوق اصحاب المصلحة - تطوير دقة بيانات السوق الايجاري.
اتحاد المُلاّك	يسعى برنامج اتحاد الملاك الى تنظيم العلاقة بين ملاك وشاغلي الوحدات السكنية ذات الملكية المشتركة من خلال وضع الأنظمة واللوائح وآليات الرقابة وتنظيم خدمات إدارة الممتلكات والمرافق، والقيام بالدور التثقيفي والتوعوي بما يضمن حفظ الحقوق وحسن الانتفاع ويعزز ثقافة التعايش المشترك، ويهدف إلى: - خلق فرص استثمارية للقطاع الخاص في كل من إدارة المرافق و إدارة المجمعات و إدارة الأملاك. - خلق فرص وظيفية للشباب والشابات السعوديين وذالك من خلال مبادرة المعهد السعودي للعقاري الذي سيتم إنشائه قريبا. - اقبال المواطن على تملك الوحدات الاقتصادية ذات الملكية المشتركة
فرز الوحدات	خدمة فرز الوحدات العقارية عبارة عن إجرءات و متطلبات يتم عن طريقها فرز (تقسيم) مبنى او مجمع عقاري الى عدة وحدات عقارية تحدد من خلاله كافة المعلومات عن الوحدة العقارية ونصابها من مساحة الأرض ومن الأجزاء المشتركة في العقار و حقوق الاستخدام، ويهدف إلى: – حفظ و ضمان حقوق المستفيدين من الوحدات المفرزة

75

	– توحيد نظام و اشتراطات الفرز بين المناطق و المدن في المملكة – تقليص فترة معالجات الطلبات على مستوى المملكة – تفعيل دور اتحاد الملاك للوحدات المفرزة – اتمتة الإجراءت بالكامل مما يوجد طريقة لتتبع مسار الطلبات للمستفيد و المكتب.
إتمام	المهمة الرئيسية لمركز خدمات المطورين هي العمل على تذليل العقبات التي تواجه المطور العقاري أو غيره من أصحاب المشروعات السكنية والتي تحد من سرعة إنجاز هذه المشروعات، ويهدف إلى: – بناء الثقة بين الوزارة والمواطنين والمطورين العقاريين. – التنسيق لطلب دعم الجهات الأخرى ذات العلاقة.
76 وافي	يساهم في توفير حلول تمويلية للمطورين من خلال تمكينهم من بيع مشاريعهم السكنية على الخارطة واستخدام العوائد في تمويلهم مما يساهم في خفض التكلفة عليهم، وتأهيل وتصنيف وتقييم المطورين، ويهدف إلى: – تسويق وبيع الوحدة العقارية قبل أو أثناء مرحلة التطوير أو البناء، من +خلال وضع وصف المخطط النهائي أو نموذج لشكل المبنى في صورته النهائية بعد عملية اكتمال التطوير أو البناء، والتزام المطور العقاري بالتنفيذ وفق النموذج والمواصفات المتفق عليها. – كما يهدف البرنامج إلى توفير حلول تملك للمستفيدين من خلال إمكانيه شراء الوحدات السكنية على الخارطة.
شراكات	هو برنامج تم إطلاقه من قبل وزارة الإسكان يهدف إلى إقامة شراكات بين الوزارة (القطاع الحكومي) والقطاع الخاص من خلال توفير حلول ومنشآت سكنية عالية الجودة بما يناسب متطلبات واحتياجات المواطن وبالسعر الذي يتناسب مع دخله وتحفيز المعروض العقاري و رفع الإنتاجية لتوفير منتجات سكنية بالسعر و الجودة المناسبة عن طريق شراكات مع مقاولين محليين و عالميين، ويهدف إلى: - توفير نماذج مختلفة و مرنة للسوق العقاري . - البناء حسب برنامج الشرائح السكني الذي يوائم طلبات المتقدمين و تحليلها في جميع مناطق المملكة . - البيع عن طريق قنوات بيع مضمونة و بالتالي ضمان حقوق المواطنين (وافي).

المعهد العقاري السعودي	معهد متخصص في نشر أفضل الممارسات العالمية في القطاع العقاري، وتوفير التدريب والتأهيل للمهنيين الممارسين في القطاع العقاري السعودي، ومنحهم شهادات احترافية تمكنهم من دخول سوق العمل بكفاءة عالية ويهدف لي : – تزويد القطاع العقاري بالمهارات اللازمة لبناء المساكن بأسعار معقولة وإنشاء بنية تحتية حضارية عالية الجودة. – المساهمة في تطوير وتنظيم السوق العقاري السعودي. – بناء القدرات المهنية للشباب السعودي، وخلق فرص وظيفية لأبناء وبنات الوطن.

77

جهود ومنجزات وزارة الشؤون البلدية والقروية

انطلقت رحلة برنامج تحقيق التوجهات والرؤى والأهداف في وزارة الشؤون البلدية والقروية لتحقيق الهدف (١١) منذ اعتماد مبادرات برنامج تحقيق التوجهات والأهداف والرؤى في الوزارة المعتمدة ضمن برنامج التحول البلدي ٢٠٢٠ المنبثق من رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي أقرت عام ٢٠١٦م. ويبدأ التنفيذ بالتعاون مع الامانات والبلديات البالغ عددها ٢٨٥ بلدية والمنتشرة في جميع محافظات المملكة بإتباع الأسلوب التشاركي (من الأسفل إلى الأعلى)، تم تحليل التحديات التي تواجه القطاع البلدي، وتطوير الأهداف الاستراتيجية والتي تضمنت الهدف الاستراتيجي (تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة، وتحسين مستوى جودة الحياة في مدن ومناطق المملكة)، ومن ثم الخروج بعدد من المبادرات لمعالجة التحديات.

وضمن برنامج التحول الوطني (٢) تم إسناد مسؤولية تحقيق هدفين استراتيجيين لوزارة الشؤون البلدية والقروية وهما:

١- الارتقاء بمستوى جودة الخدمات في المدن السعودية.

٢- تحسين المشهد الحضري في المدن السعودية.

وفي سعي الوزارة إلى تحقيق التوازن، والاستدامة في التنمية الحضرية في إطار العدالة والتكاملية في جميع مناطق ومدن المملكة من خلال خلق بيئات حضرية ذات كفاءة عالية، تستجيب لتطلعات واحتياجات الأجيال الحالية والقادمة، وتعزيز معايير جودة الحياة والازدهار، بتظافر جهود شركاء التنمية وفق عمل مؤسسي ويمشاركة مجتمعية واسعة، وتحقيق تنمية حضرية مستدامة ومتوازنة، تم وضع خطة استراتيجية تضمنت عناصرها الآتي:

١- تحسين مستوى التنمية الحضرية وبناء مدن ذات أداء عالي اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً وثقافياً بما يحقق جوانب الازدهار وجودة الحياة.

٢- تطوير التشريعات والأنظمة التي تحكم التنمية الحضرية لتحقيق التكامل المكاني والقطاعي والتنمية المستدامة بين مراكز النمو الوطنية والإقليمية والمحلية، وتساهم في تقليص الفجوة بين المناطق والمدن بكافة مستوياتها.

٣- تطوير مقاييس وأدوات لمتابعة الأداء المؤسسي على مستوى الوزارة والأمانات والبلديات، ومقاييس ومؤشرات تنموية لجميع مدن المملكة تتوافق مع المؤشرات المعتمدة دولياً.

٤- تحقيق أداء مؤسسي قوي ومستدام للوزارة بما يشمل النظم والإجراءات الإدارية الفاعلة وفقاً لمنهجية اللامركزية الإدارية واعتماد على الكوادر البشرية المتميزة.

٥- تحقيق المشاركة المجتمعية الفاعلة في التنمية الحضرية من خلال مجموعة من الآليات من أبرزها: المجالس البلدية، وتطبيق منهجية التخطيط بمشاركة المجتمع المحلي، والتواصل المباشر مع المواطنين.

٦- توسيع وتقوية الشراكة مع القطاع الخاص وجذب الاستثمارات المحلية والدولية للمشاركة في تقديم الخدمات البلدية من أجل رفع كفاءة هذه الخدمات، ونقل المعرفة والتقنية الحديثة.

يشتمل الجدول التالي على قائمة المبادرات المحورية والتي تندرج ضمن الهدف الاستراتيجي (تحسين المشهد الحضري في المدن السعودية) وربطها بغيات الهدف الحادي عشر الذي يستهدف "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة".

المبادرة	توجهات ورؤى وزارة الشؤون البلدية والقروية
79 تحديث الاستراتيجية العمرانية الوطنية وتفعيل تنفيذها وفق أفضل الممارسات العالمية في التخطيط الحضري وبما يعزز تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة	تكثيف التنمية العمرانية للحد من الإنتشار العمراني الأفقي في مدن المملكة وخاصة في المدن الكبيرة، وخلق توازن عادل ومستدام بين تنمية المدن الكبيرة والمدن المتوسطة والصغيرة.
	تحديد المزايا النسبية للمدن الصغيرة والمتوسطة والاستفادة منها في دفع عجلة التنمية في تلك المناطق وأن يتم التنسيق في سبيل تحقيق ذلك مع الجهات المعنية.
	الاستمرار في تطوير سياسات التنمية الحضرية الموجهة للخطط والبرامج والمشاريع التنموية مثل السياسات المتعلقة بتنمية المدن الصغيرة والمتوسطة ودعم الأنشطة الاقتصادية فيها لتحقيق التوازن في التوزيع السكاني في مختلف مناطق المملكة والعمل على إنجاز وتفعيل السياسات القطاعية مثل استراتيجية إدارة النفايات وإستراتيجية درء مخاطر السيول وإستراتيجية تخصيص الأنشطة البلدية، وكود البناء السعودي وغيرها.٣
	استكمال منظومة التخطيط الحضري من المستوى الوطني (الاستراتيجية العمرانية الوطنية) مروراً بالمستوى الإقليمي (المخططات الإقليمية) وصولا إلى المستوى المحلي (المخططات الاستراتيجية والهيكلية والإرشادية والتفصيلية للمدن الكبرى والمتوسطة والصغيرة) لتوجيه وضبط التنمية الحضرية بجود وكفاءة عاليتين.
	تطوير التشريعات والأنظمة التي تمكن الإدارة المحلية المتمثلة في الأمانات والبلديات من توجيه التنمية الحضرية وتفعيل الخطط والسياسات الوطنية والإقليمية والمحلية.

تسهيل إجراءات الحصول على الخدمات البلدية وتوحيدها وأتمتتها وإنفاذ الربط الالكتروني مع الجهات ذات العلاقة	العمل على تحديث الأنظمة ذات الصلة بالبلديات.
	الاستعانة بالقطاع الخاص للقيام ببعض الأعباء والأنشطة المناطة بأجهزة الوزارة لتحسين الخدمات والمخرجات وزيادة سرعة التنفيذ، مثل أعمال المراقبة للنشاطات الحضرية، وصحة البيئة وغيرها مع التأكيد على تطوير الكوادر الوطنية.
	تحفيز التنافسية الإيجابية ضمن إدارات المدن في كل منطقة من خلال تبني برنامج حوافز للأمانات والبلديات للمشروعات والمبادرات الرائدة التي تسهم في تحسين البنية العمرانية وتسهيل الإجراءات وتطوير الخدمات وتحقيق رضى السكان.
	التوسع في استخدام التقنية وتطبيقات الحكومة الالكترونية مثل أنظمة إدارة المدن في التشغيل والصيانة وتطوير الخدمات وتسهيل الإجراءات لإصدار رخص البناء ورخص المحلات التجارية وتوفير المعلومات الفورية لأنظمة وضوابط البناء ورصد ومراقبة الأنشطة المختلفة وتوثيق المخالفات البلدية.
تأسيس منصة تفاعلية لطرح الأفكار إشراك المجتمع في تحسين الخدمات البلدية واتخاذ القرارات	تحقيق المشاركة المجتمعية الفاعلة في التنمية الحضرية من خلال مجموعة من الآليات من أبرزها: المجالس البلدية، وتطبيق منهجية التخطيط بمشاركة المجتمع المحلي والتواصل المباشر مع المواطنين والتأكيد عليها في نظام التخطيط العمراني الجديد.
	تفعيل دور المجالس البلدية وتطويرها وتقويتها ودعمها بالكوادر المساندة والميزانيات المناسبة لتنهض بمسؤولياتها وتستجيب لطموح المواطنين وتساهم في تنمية روح المواطنة والشراكة.
	تفعيل التواصل المباشر مع المواطنين عبر كافة الوسائل والقنوات للاستماع إلى آرائهم وملاحظاتهم واقتراحاتهم وشكاويهم ليكونوا شركاء للوزارة في الرقابة على الأداء وتحسينه، وإنشاء رقم موحد على مستوى المملكة لاستقبال هذه الاقتراحات والشكاوى، وتطوير آليات جديدة للمشاركة في اتخاذ القرار من خلال مشاركة المجتمع في ورشة العمل واللقاءات التي تنظم لعرض الخطط والبرامج والمشاريع التنموية.
تطوير أنظمة إدارة النفايات البلدية	تطوير وسائل إدارة النفايات ومن ذلك الاستفادة منها اقتصاديا وتعزيز الرقابة على الشركات التي تقوم بتدوير النفايات في مناطق المملكة المختلفة والتحقق من سلامة عقودها، والتنسيق مع صندوق الاستثمارات العامة في هذا القطاع.
	مكافحة التلوث الناتج عن رمي النفايات في غير الأماكن المخصص لها وفي الأماكن التي يتجمع فيها الصرف الصحي، ووضع السبل المناسبة للحماية من حدوث ذلك.
	نشر ثقافة الحرص على المحافظة على نظافة البيئة في مناطق المملكة المختلفة والاستفادة في هذا الشأن من أسبوع النظافة.

تطوير الأنظمة والمعايير ذات الصلة بالتخطيط العمراني الوطني وفقاً لأفضل الممارسات العالمية الحديثة في التخطيط الحضري والتنمية المستدامة وبما يعزز الهوية الوطنية	التحقق من وجود عدد كاف من مواقف السيارات قبل الترخيص بالبناء وبخاصة في الأماكن التي توجد بها مجموعة من البنايات الكبيرة مثل طريق الملك فهد بالرياض.
	تطوير التشريعات والأنظمة التي تحكم التنمية الحضرية لتحقيق التكامل المكاني والقطاعي والتنمية المستدامة بين المناطق الحضرية والريفية وتساهم في تقليص الفجوة بين المناطق والمدن بكافة مستوياتها.
	الحفاظ على الهوية العمرانية بحسب المناطق والأماكن المختلفة وطبيعتها وأهميتها التاريخية في المدن والقرى مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة ومحافظة جدة والطائف وغيرها.
	إبراز العوامل الجمالية في تصميم المدن والابتعاد عن كل ما من شأنه أن يسبب التلوث البصري.
تعزيز تخطيط النقل ووسائل المواصلات في التخطيط الحضري 81	التنسيق والعمل المشترك على كافة المستويات مع الجهات المعنية بإدارة قطاعات محددة من الخدمات الحضرية كالمرافق العامة وشبكات الطرق الإقليمية ومرافق النقل البري والجوي والبحري والنقل العام، وتنسيق عملية التخطيط الاستراتيجي مع الجهات المعنية من خلال الاستراتيجية العمرانية الوطنية والتخطيط الاستراتيجي الذي تتولاه هيئات التطوير في بعض مدن المملكة، إضافة إلى التنسيق مع هيئات إدارة المدن المتخصصة كالمدن الصناعية والمدن العسكرية ومناطق التطوير الخاصة المتكاملة المرافق، وهيئات النقل في المدن الكبرى.
أنسنة المدن وتطوير الأماكن العامة	توفير الأراضي والفراغات الحضرية والمرافق العامة والخدمات للمناطق الحضرية في إطار زمني موحد وحماية الأودية والشعاب ضمن عملية التنمية الحضرية.

المملكة العربية السعودية
وزارة الإسكان

(بيان مرفقات معاملة)

مسلسل	الرقم	التاريخ	الجهة	نوعها	موضوعها
١- ٤	بدون	بدون	وزارة الإسكان	ملخص	ملخص عن جهود ومنجزات وزارة الشؤون البلدية والقروية لتحقيق الهدف الحادي عشر
٥- ١٠	بدون	بدون	وزارة الإسكان	ملخص	ملخص عن جهود ومنجزات وزارة الإسكان لتحقيق الهدف الحادي عشر

مرفق رقم (10)

المندوبية الدائمة لجمهورية العراق لدى الجامعة العربية
PERMANENT MISSION OF THE REPUBLIC OF IRAQ TO THE LEAGUE OF ARAB STATES
القاهرة
CAIRO

العدد: 3/ج/49/1988
التاريخ: 2018/3/18

تهدي المندوبية الدائمة لجمهورية العراق لدى جامعة الدول العربية اطيب تحياتها الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية/القطاع الاقتصادي/ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية/ وبالاشارة الى المذكرة المرقمة 5/466 في 2018/1/29 بشأن الفقرة 2 من القرار (ق11- د.ع 34 - 2017/12/23) الخاصة "بالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة/شركاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب"، تتشرف المندوبية اعلامها بالفعاليات والانشطة التي نظمتها وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة لعام 2018 ليتم تضمينها في برنامج عمل المجلس وتعميمها على الدول الدول العربية للمشاركة فيها وهي كما ياتي:

1. احتفالية اطلاق تحديث وثيقة سياسة الاسكان الوطنية في العراق.
2. احتفالية اطلاق تحديث معايير الاسكان الحضري والريفي في العراق.
3. احتفالية يوم المونل العالمي ويوم الاسكان العربي.

تغتنم المندوبية الدائمة هذه المناسبة لتعرب للامانة العامة الموقرة عن فائق تقديرها واحترامها.

2018/3/18

02988
18 MAR 2018

الامانة العامة لجامعة الدول العربية/القطاع الاقتصادي/
ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية

9, Mohamed Mazhar St., Zamalek
Cairo
www.mofa.gov.iq
cairep@mofa.gov.iq
Tel.: +202 27358087 | +202 27352633
Fax: +202 27365075

18/03 2018 2:28 PM FAX

مرفق رقم (11)

المندوبية اللبنانية الدائمة
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

الرقم:٩٠٤/ج/٤

تهدي المندوبية اللبنانية الدائمة لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الامانة العامة لدى جامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاقتصادية –ادارة البيئة و الاسكان و الموارد المائية) وبالاشارة الى مذكرتكم رقم ٥/٤٦٧ تاريخ ٢٠١٨/١/٢٩، بشأن مقترحات وملاحظات حول موضوع اساليب التمويل العقاري.

تتشرف المندوبية بايداعكم ربطا نسخة من مقترحات وملاحظات حول موضوع اساليب التمويل العقاري ودراسة عن واقع الحال.

تغتنم المندوبية اللبنانية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للامانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاقتصادية – ادارة البيئة و الاسكان و الموارد المائية)، عن فائق التقدير والمودة.

05256

10 MAY 2018

القاهرة في: ٢٠١٨/٥/١٠

جامعة الدول العربية
قطاع الشؤون الاقتصادية
ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية

٢٢ شارع المنصور محمد - الزمالك - القاهرة / هاتف ٥، ٤ / ٢٧٣٨٢٨٢٣(٢٠٢) فاكس: ٢٧٣٨٢٨١٩(٢٠٢)
www.cairo.mfa.gov.lb - Email: laslubnan@gmail.com

مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

بيروت، في ١٠ نيسان ٢٠١٨

الرقم: ١٠٤٦٢

حضرة السيدة علية عباس المحترمة
مدير عام
وزارة الاقتصاد والتجارة

عطفاً على كتابكم رقم ٢٠١٨/٣٨٧٩ تاريخ ١٩ آذار ٢٠١٨ وموضوعه مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول أساليب التمويل العقاري،

ولما كان موضوع وضع الخطط المتعلقة بهذا الموضوع هو من مسؤولية الدولة بالدرجة الاولى عبر مؤسساتها، لا سيما منها المؤسسة العامة للإسكان ومن خلال سلطة الوصاية وزارة الشؤون الاجتماعية،

ولما كنتم تطلبون مقترحات وملاحظات حول موضوع أساليب التمويل العقاري، تحدون ربطاً دراسة عن واقع الحال واقتراحنا للتمويل العقاري.

في السياق نفسه، ولما كانت القروض المتعثرة تشكل مشكلة على الصعيد العام وهي تؤثر على استقرار النظام المالي بما انها تحد من فاعلية القطاع المصرفي وقدرته على تمويل الاقتصاد كما تؤثر على النمو بشكل عام،

ولما كانت القروض المتعثرة تؤثر سلباً على المصارف كونها:

- تستهلك رأس المال،
- تتطلب الوقت والاهتمام لإدارتها وذلك لا يدخل ضمن المهام الأساسية للمصارف،
- ترتب الاعباء التشغيلية،
- تقلل من ربحية المصرف ومن الخدمات المصرفية،
- تحد من حيوية واستدامة المصارف،

مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

ولأننا نرى أن هناك فرصة مهمة لتخصيص قسم من الأصول المالية النقدية العربية لتوظيفها في القطاع العقاري في الدول العربية، بالإضافة إلى تعزيز الاستقرار المالي وحفظ النظام المصرفي العربي وحماية الاستقرار الاجتماعي،

فإننا نقترح في هذا المجال قيام الدول العربية بالاكتتاب في صندوق استثمار عقاري مشترك ينشأ لدى صندوق النقد العربي يكون موضوعه الأساسي شراء المحافظ العقارية وتلك المتعثرة بحسب القوانين المرعية الإجراء وتحويل المالكين سنداً بذلك:

أ. إنشاء شركات عقارية محلية لتقوم بالوكالة عنه وبواسطة المصارف المحلية بشراء محافظ عقارية بتوسيع وحداتيا المنجزة بطريقة الإيجار الذي ينتهي بالتملك (وإقرار القوانين الخاصة المساعدة).

ب. الجانبية العالية التي تشكلها سوق القروض والأصول المتعثرة لشركات الاسهم الخاصة والاستثمارات البديلة. في الواقع، أصبح هذا الوضع مربحاً لكلي الطرفين (البنوك والشركات)، وبالتالي تتخلص المصارف من عبء القروض المتعثرة وتستفيد الشركات من انخفاض أسعار القروض المتعثرة المتصلة بعقارات وتحصل على فرصة لتعزيز اوضاعها في سوق العقارات والتنمية في جميع انحاء العالم العربي. ويتم ذلك أيضاً عبر إنشاء شركات تشتري المحافظ العقارية المتعثرة من المصارف بقيمة متدنية وتقوم بدورها بمحاولة تحصيل هذه القروض او تسييل عقاراتها وتستفيد من الفرق في الأسعار كما تقوم بتوسيع مروحة استثماراتها لاسيما جغرافياً. أما المصارف فهي تستفيد من هذه العمليات اذ تتحسن ميزانياتها وتتخلص من عبء هذه القروض وتمويلها والكلفة التي تحملها.

وتفضلوا بقبول الاحترام

رياض توفيق سلامة

مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

واقع الحال الاسكاني في لبنان

في الدول كافة، تكون السياسة الاسكانية من مسؤولية الدولة التي تحدد اطرها وكيفية تمويلها وايجاد المصادر الملائمة لتمويلها. في ظل غياب مثل هذه السياسة على الصعيد الرسمي في لبنان منذ فترة زمنية طويلة لأسباب عدة وعياب أي رؤية مستقبلية واضحة لتأمين المسكن للمواطنين، كان لا بد من ايجاد بديل مؤقت. في هذا السياق، قام مصرف لبنان باستخدام الصلاحيات المعطاة له بموجب قانون النقد والتسليف، من خلال اجراءات غير تقليدية في السياسة النقدية، بدعم القطاعات الانتاجية وعلى رأسها القطاع العقاري كونه يشكل شبكة الأمان للمواطن اللبناني.

بالفعل ومنذ العام ٢٠٠٩، بدأ مصرف لبنان بتحفيز المصارف على منح قروض بفوائد مخفضة لمساعدة اللبنانيين على شراء منزل. هذه التحفيزات مرت بعدة مراحل:

- تخفيض من الاحتياطي الالزامي للمصارف بغية تشجيعها على اقراض الافراد بفوائد مخفضة مع وضع سقف لهذه الفوائد وشروط.
- اقراض المصارف مباشرة من مصرف لبنان بفائدة ١% على ان تقوم هذه المصارف بدورها باقراض الافراد بفوائد مخفضة حددها مصرف لبنان وضمن شروط محددة.
- الدعم المباشر للفوائد من قبل مصرف لبنان وضمن شروط معينة وتحديد سقف للفائدة.

هذه التدابير التي قام بها مصرف لبنان ومنذ ال٢٠٠٩ ساهمت في تأمين المساكن اللائقة لما يقارب ال١٣٠٠٠ عائلة بفوائد مدعومة وفي نفس الوقت حركت القطاع العقاري اذ ساهمت في خلق فرص العمل وتحريك كل القطاعات المرتبطة مباشرة بالبناء.

بالفعل، لقد سعى مصرف لبنان، من خلال تشجيع القروض السكنية والاستهلاكية، الى تأمين التمويل الذي سيعيد تكوين الطبقة الوسطى، وهي اساس الاستقرار الذي يحتاج اليه الاقتصاد اللبناني. لكن هذه التدابير تبقى موقتة ولا يمكن لمصرف لبنان ان يلعب دور الدولة الى ما لا نهاية.

المؤسسة العامة للإسكان[1]:

انشئت المؤسسة العامة للإسكان بموجب القانون رقم ٥٣٩ تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٤ وكانت الغاية من انشائها إجراء دراسات وسوحات إسكانية لجميع المناطق اللبنانية كما انيط بها تسهيل إسكان المستفيدين بالطرق التالية:

أ- بناء المساكن ومحقاتها مباشرة او بواسطة الغير وفق برامج تخضع لموافقة مجلس الوزراء في حال تجاوز كل برنامج عدد وحداته السكنية مائة مسكن.

ب- تشجيع الإدخار والتسليف للسكن وفقا لنظام يضعه المجلس ويصدق بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير.

ج- تقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل إلى:

١- الهيئات المنتفعة لبناء المساكن وحسابات من المستفيدين التي تتوفر فيهم الشروط المطلوبة لانشاء الشركات التجارية.

٢- المستفيدين لبناء مساكن على عقارات يملكونها، أو لشراء مساكن مبنية أو قيد الإنشاء أو لتوسيع مساكنهم أو ترميمها.

٣- الهيئات المنتفعة لبناء المساكن من أجل تأجيرها من العاملين لديها.

بعض شروط المؤسسة للحصول على قرض:

- الحد الأقصى لقيمة القرض ٢٧٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل
- الحد الأقصى للدخل ٦,٧٥٠,٠٠٠ ل.ل
- تحديد مساحات المساكن: حتى ١٢١ متراً مربعاً للذين لا تتجاوز مداخيلهم مرتين الحد الأدنى. حتى ١٥١ متراً مربعاً للذين لا تتجاوز مداخيلهم ٨ مرات الحد الأدنى. حتى ٢١١ متراً مربعاً للذين تتراوح مداخيلهم ما بين ٨ و ١١ مرات الحد الأدنى. هذه المساحة تحسب بدون الشرفات مع إضافة ١٥٪ على المساحة.

[1] معلومات من الموقع الالكتروني للمؤسسة العامة للإسكان

مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

مصرف الاسكان[*]:

مصرف الاسكان انشئ بموجب المرسوم رقم ١٩٧٧/١٤ على شكل شركة مغفلة لبنانية تساهم الدولة بـ ٢٠% من رأسمالها أما الـ ٨٠% المتبقية فهي ملك القطاع الخاص. الهدف الأساسي للمصرف هو اقراض ذوي الدخل المحدود لشراء أو بناء أو تجديد أو ترميم أو تحسين منزل.

"يقوم المصرف بالمساهمة في تحقيق سياسة الدولة الاسكانية ولا سيما عن طريق:
١- قبول الودائع بجميع العملات وبهذا كان اجلها، على ان تخضع هذه الودائع للأنظمة والتعاميم الصادرة عن السلطات النقدية والمطبقة على المصارف العاملة في لبنان.
٢- اقراض الافراد ولا سيما ذوي الدخل المحدود والمتوسط من اجل شراء او انشاء او ترميم او اكمال او توسيع او تحسين مساكنهم وتمويل التعاونيات السكنية.
٣- ادارة الأموال العامة والخاصة التي تخصص لتمويل عمليات الاقراض السكني لا سيما تلك التي تستفيد منها الفئات المحددة في قانون الاسكان على ان تراعى شروط المقرض في حال وجودها". (المادة ٢)

بعض شروط المصرف للحصول على قرض:

- الحد الأقصى لقيمة القرض ٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل ل
- اعفاء من رسم الطابع واعفاء التأمين العقاري من الرسوم

[*] مستوحاة من الموقع الالكتروني لمصرف الاسكان

مرفق رقم (12)

ملاحظات جمهورية العراق حول دراسة (اسايب التمويل العقاري)

اولا:- هناك تحديات اخرى غير التي ذكرت في المذكرة حول الاسباب التي ادت الى ضعف التمويل العقاري وخصوصا من قبل القطاعات غير الحكومية ولتجاوز هذه التحديات يتطلب ما يلي :-

1. توفير الضمانات والحماية لها
2. السماح بالمنافسة لمؤسسات التمويل الخاص في ظروف متكافئة مع مؤسسات التمويل المدعمة
3. اسناد القروض بنسب فائدة حقيقية بما يسمح للمؤسسات التمويلية بالاستمرار (مع الدعم من قبل الدولة لشرائح محددة)
4. كفالة القانون (الدعم بالتشريعات) تضمن حقوق الملكية وتوفير مؤسسات لتامين الحماية للقروض العقارية

ثانيا:- يتطلب اضافة الدول التي لها مؤسسات وتجارب ناجحة في تمويل الاسكان (خصوصا التجربة اللبنانية) للشرائح التي اصبحت تحتاج وبشكل عاجل الى قروض وحلول اسكانية وهي الفئات التي عانت من :-

1. التهجير بسبب الحروب
2. الكوارث الطبيعية ومن صنع الانسان
3. الطبقة الفقيرة والتي تحتاج الى دعم خاص من صناديق التمويل العقاري

المقترحات لمعالجة موضوع الاسكان بشقيه الاداري والتمويل العقاري

1. تعتمد أساليب التمويل العقاري على مجموعة من العوامل المالية والقانونية الخاصة بالبلد، فوجود القوانين الاساسية مهم لعمل المصارف مثل قانون التأمينات والتملك، ووجود أنظمة تحاسب بقوة، وكذلك أنظمة ادارة الارض مثل مدى وجود سندات ملكية وسجلات ملكية(سجل عقاري).
2. ضرورة اشراك القطاع الخاص في التمويل، اذ ان تجارب الدول المتقدمة في مجال حل مشكلة السكن تشير الى مشاركة قوية للقطاع الخاص في تمويل الاسكان.
3. استمرار مؤسسات الإقراض السكني(الحكومية) والمتمثلة بالمصرف العقاري وصندوق الإسكان (كما هو الحال في العراق) في الإقراض السكني على أن تشمل ذوي الدخول المنخفضة وباسعار فائدة مخفضة وتسهيلات أخرى تخص مدة استرداد القرض، ومن الممكن لهذه المؤسسات اقراض ذوي الدخل المتوسط والعالي وفق اسعار فائدة منافسة، اذ ان هذه السياسة ستساعد المصارف التجارية الاهلية على دخول سوق الاقراض السكني(يمكن الاستفادة من التجربة التونسية في هذا المجال).
4. رفع قيمة القرض الممنوح من قبل المصارف العقارية (رفع نسبة القرض إلى القيمة LVR) بصورة تنسجم مع أسعار المساكن، وان لا تشمل القروض البناء الجديد فقط، بل الشراء واضافات البناء.

5. أن لا تزيد نسبة الاستقطاع الشهري من دخل المقترضين على 25% من ذوي الدخول الواطئة و50% من الدخول المتوسطة والعالية كي لا يؤثر على مستوى الاستهلاك، ويكون ضمن قدرة المقترض على السداد.

6. العمل على وضع القوانين والأنظمة والتشريعات التي تسمح بإنشاء نظام تمويل إسكاني يعتمد مدخرات المواطنين، ومصادر تمويل قصيرة الاجل أو طويلة الاجل، ووضع القوانين التي تساعد على الانتقال من نظام التمويل الابتدائي إلى نظام تمويل ثانوي لشراء الرهونات من المصارف العقارية لاستثمار السيولة المتوفرة لدى بعض المؤسسات الحكومية مثل دائرة التقاعد وشركات التأمين ودوائر رعاية القاصرين وكذلك مستثمري القطاع الخاص، او الاقتراض منها، علما ان هذا النظام كان معمولا به في العراق لمدة محدودة

7. يمكن للبنك المركزي من ان يقوم بأداء دوره في السيطرة على عرض النقود باستخدامه أدوات السياسة النقدية التي تخدم الاقتصاد الوطني وهي عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني، اذ يؤدي هذا الدور الرقابي إلى نتائج ايجابية مباشرة على استقرار وسعر الودائع، وكذلك على فوائد القروض، وبالتالي يمكن تحديد مقدرة المصارف الاهلية على تقديم قروض إسكانية ومعدل فائدة هذه القروض، ويراقب عملها ويضمن ممارسة دور المقرض الاخير لهذه المصارف للاستمرار في عملها.

8. وضع القوانين التي تلزم الموظفين والمتقاعدين بفتح حسابات شخصية لهم في المصارف، وتودع رواتبهم مباشرة في تلك المصارف، اذ تساعد هذه السياسة على السماح للبنوك بطرح المنتجات المصرفية، ومنها منتجات قروض الاسكان(يمكن الاستفادة من التجربة الاماراتية في هذا المجال على سبيل المثال).

9. طرح خدمة ال (SMS) في المصارف والاسواق والاماكن العامة ليتسنى لجميع المواطنين الاستفادة من الخدمة بيسر وسهولة، وتساعد المصارف على استثمار السيولة لديها.

10. بناء القدرات في مجال تمويل الاسكان للتعلم من الدروس والتجارب للعديد من الدول وطرق الابتكار الجديدة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

11. اعتماد نظام للائتمان المصرفي بانواعه الثلاثة :

- قصير الاجل لمدة سنة واحدة لشراء المواد الاولية
- متوسط الاجل من سنة الى خمس سنوات يرتبط بالتدفقات النقدية
- طويل الاجل من خمس سنوات الى عشر سنوات لبناء المصانع واقامة البنى الارتكازية لمشاريع الاسكان

ندرج ادناه ملاحظات جمهورية العراق حول الموضوع:-

1. يتطلب ان تتضمن الهيكلية المقترحة تعريف للحالة المحلية للوحدات السكنية والعقارات المتوفرة ضمن سوق السكن وربط مدى مساهمة القطاع الاستثماري العقاري والاهداف التي وضعت لحل هذه المشكلة ونقترح ان تكون ضمن المقدمة (مع ربطها مع الفقرة الثانية المقترحة للاهداف).
2. تضمين الهيكلية تقييم للتجربة المحلية لكل دولة ومعوقات الاستثمار وبالامكان اضافتها للفقرة الخامسة (باساليب والطرق المتبعة للتمويل العقاري).
3. اضافة (التمويل المتناهي الصغر) ضمن انواع التمويل وتكون تحت عنوان (انواع التمويل حسب حجم العمل او المشروع) واضافة اي انواع اخرى للتمويل (كأنظمة الادخار الاسكاني مثلاً).
4. اضافة فقرة للتعريف بالمعايير المعتمدة للفئات الاجتماعية المختلفة وطريقة احتساب الفوائد على هذه القروض.
5. تضمين فقرة تتضمن التعريف بالية اختيار المصارف والبنوك الداعمة للتمويل العقاري.

المندوبية الدائمة لجمهورية العراق لدى الجامعة العربية
PERMANENT MISSION OF THE REPUBLIC OF IRAQ TO THE LEAGUE OF ARAB STATES
القاهرة
CAIRO

العدد: 3/ج/49/1275
التاريخ 2018/2/20

تهدي المندوبية الدائمة لجمهورية العراق لدى جامعة الدول العربية اطيب تحياتها الى الامانة العامة للجامعة العربية/القطاع الاقتصادي/ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية/ وبالاشارة الى المذكرة المرقمة 5/467 في 2018/1/29، تتشرف ان تحيطها علماً بمقترحات وملاحظات وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة حول الاساليب والطرق المطبقة لديها بشأن التمويل العقاري.

تغتنم المندوبية الدائمة هذه المناسبة لتعرب للامانة العامة الموقرة عن فائق تقديرها واحترامها.

المرفقات:
- ملاحظات

2018/2/20

الامانة العامة للجامعة العربية/القطاع الاقتصادي/
ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية/

01893

20 FEB 2018

9, Mohamed Mazhar St., Zamalek
Cairo
www.mofa.gov.iq
cairep@mofa.gov.iq
Tel.: (202 27358087 ; +202 27352633
Fax: (202 27365075

ملاحظات جمهورية العراق حول دراسة (اسباب التمويل العقاري)

اولا:- هناك تحديات اخرى غير التي ذكرت في المذكرة حول الاسباب التي ادت الى ضعف التمويل العقاري وخصوصا من قبل القطاعات غير الحكومية ولتجاوز هذه التحديات يتطلب ما يلي :-

1. توفير الضمانات والحماية لها
2. السماح بالمنافسة لمؤسسات التمويل الخاص في ظروف متكافئة مع مؤسسات التمويل المدعمة
3. اسناد القروض بنسب فائدة حقيقية بما يسمح للمؤسسات التمويلية بالاستمرار (مع الدعم من قبل الدولة لشرائح محددة)
4. كفالة القانون (الدعم بالتشريعات) تضمن حقوق الملكية وتوفير مؤسسات لتامين الحماية للقروض العقارية

ثانيا:- يتطلب اضافة الدول التي لها مؤسسات وتجارب ناجحة في تمويل الاسكان (خصوصا التجربة اللبنانية) للشرائح التي اصبحت تحتاج وبشكل عاجل الى قروض وحلول اسكانية وهي الفئات التي عانت من :-

1. التهجير بسبب الحروب
2. الكوارث الطبيعية ومن صنع الانسان
3. الطبقة الفقيرة والتي تحتاج الى دعم خاص من صناديق التمويل العقاري

المقترحات لمعالجة موضوع الاسكان بشقيه الاداري والتمويل العقاري

1. تعتمد أساليب التمويل العقاري على مجموعة من العوامل المالية والقانونية الخاصة بالبلد، فوجود القوانين الاساسية مهم لعمل المصارف مثل قانون التأمينات والتملك، ووجود أنظمة تحاسب بقوة، وكذلك أنظمة ادارة الارض مثل مدى وجود سندات ملكية وسجلات ملكية(سجل عقاري).
2. ضرورة اشراك القطاع الخاص في التمويل، اذ ان تجارب الدول المتقدمة في مجال حل مشكلة السكن تشير الى مشاركة قوية للقطاع الخاص في تمويل الاسكان.
3. استمرار مؤسسات الإقراض السكني(الحكومية) والمتمثلة بالمصرف العقاري وصندوق الإسكان (كما هو الحال في العراق) في الإقراض السكني على أن تشمل ذوي الدخول المنخفضة وباسعار فائدة مخفضة وتسهيلات أخرى تخص مدة استرداد القرض، ومن الممكن لهذه المؤسسات اقراض ذوي الدخل المتوسط والعالي وفق اسعار فائدة منافسة، اذ ان هذه السياسة ستساعد المصارف التجارية الاهلية على دخول سوق الاقراض السكني(يمكن الاستفادة من التجربة التونسية في هذا المجال).
4. رفع قيمة القرض الممنوح من قبل المصارف العقارية (رفع نسبة القرض إلى القيمة LVR)

الاسكان

ندرج ادناه ملاحظات جمهورية العراق حول الموضوع:-

1. يتطلب ان تتضمن الهيكلية المقترحة تعريف للحالة المحلية للوحدات السكنية والعقارات المتوفرة ضمن سوق السكن وربط مدى مساهمة القطاع الاستثماري العقاري والاهداف التي وضعت لحل هذه المشكلة ونقترح ان تكون ضمن المقدمة (مع ربطها مع الفقرة الثانية المقترحة للاهداف).
2. تضمين الهيكلية تقييم للتجربة المحلية لكل دولة ومعوقات الاستثمار وبالامكان اضافتها للفقرة الخامسة (باساليب والطرق المتبعة للتمويل العقاري).
3. اضافة (التمويل المتناهي الصغر) ضمن انواع التمويل وتكون تحت عنوان (انواع التمويل حسب حجم العمل او المشروع) واضافة اي انواع اخرى للتمويل (كأنظمة الادخار الاسكاني مثلاً).
4. اضافة فقرة للتعريف بالمعايير المعتمدة للفئات الاجتماعية المختلفة وطريقة احتساب الفوائد على هذه القروض.
5. تضمين فقرة تتضمن التعريف بالية اختيار المصارف والبنوك الداعمة للتمويل العقاري.

مرفق رقم (13)

The Permanent Representative
of the STATE OF QATAR
to the Arab League

المندوبية الدائمة لدولة قطر
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

2018/0012655/5

التاريخ : ١٩ / ٠٢ / ٢٠١٨م

المندوبه الدائمه لدوله قطر لدى

ترجو المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية أطيب خيائرها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الموقرة (القطاع الاقتصادي - إدارة البيئة والاسكان والموارد المائية).

ويسرها أن تشير إلى مذكرة الأمانة العامة الموقرة رقم (٥/٤٦٧) بتاريخ ٢٠١٨/٠١/٢٩م، بشأن القرار رقم (١٥) بشأن موضوع "أساليب التمويل العقاري" وخاصة الفقرة الثانية، والصادر عن الدورة (٣٤) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب الذي عقد في الرباط - المملكة المغربية بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٣م.

ترد المندوبية إحاطة الأمانة العامة بملاحظات وزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية والتي تفيد بالأساليب والطرق المتبعة في مجال " التمويل العقاري بدولة قطر. حيث يقوم بنك قطر للتنمية بالتمويل العقاري بناءً على الأسس التالية:

١- يتم صرف قروض لبناء مساكن للمواطنين بناءً على القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٧م. الخاص بقروض الاسكان بناءً على كتب التخصيص المحولة من وزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية حيث تقوم الوزارة بتخصيص القروض للمواطنين المستحقين بقيمة (-/1.200.000) ريال ومن ثم تحويل كتاب الاستحقاق إلى بنك قطر للتنمية.

٢- يقوم بنك قطر للتنمية بإجراءات صرف القرض على أن يتم بدء سداد القرض بعد سنتين من توقيع عقد البناء وذلك لمدة ٣٥ سنة.

وتسهيلاً لإجراءات الحصول على القرض والخدمات الأخرى التي يقدمها البنك قام البنك بتطوير خدمة الهاتف الجوال وخدمة الشبكة الالكترونية وذلك لتقديم طلب القرض والدفعات الخاصة به. وذلك بأن يقوم العميل بنفسه بتصوير مراحل الانجاز وإرسالها إلى الاستشاري ومن ثم إلى البنك حيث يتم صرف القرض خلال يوم عمل واحد.

وتغتنم المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية الموقرة (القطاع الاقتصادي - إدارة البيئة والاسكان والموارد المائية) عن فائق إحترامها وتقديرها.

01854
19 FEB 2018

١٠ شارع النمارق المهندسين هاتف : ٤ / ٠٢٣٧٦٠٤٦٩٣ ، فاكس : ٠٢٣٧٦١٥٥٨٦ ، مباشر المندوب ٠٢٣٣٦٧٦٩٩
10 El Themar El Mohandessine Phone : 02 37604693 /4 Fax : 02 37615586 Direct : 02 33367699
E-mail: cairo@mofa.gov.qa

مرفق رقم (14)

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
ARAB FUND FOR ECONOMIC AND SOCIAL DEVELOPMENT

التاريخ : 2018/05/16

سعادة السفير د. كمال حسن علي المحترم
الأمين العام المساعد رئيس القطاع الاقتصادي
الأمانة العامة – جامعة الدول العربية
القاهرة – جمهورية مصر العربية

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع : **طلبكم من الصندوق العربي تقديم دعم لجمهورية الصومال**

تسلمنا مع الشكر رسالة سعادتكم المؤرخة في 10 مايو 2018 المتضمنة طلبكم من الصندوق العربي تقديم دعم مالي لفائدة جمهورية الصومال لتغطية تكاليف السفر والإقامة للمشاركين الصوماليين في دورات تدريبية ببعض الدول العربية في مجال الإسكان والتعمير.

ونرجو الإفادة، بأنه في ظل قرار مجلس محافظي الصندوق العربي عام 1993 بتعليق عضوية جمهورية الصومال، والذي جدد إلى حدّ تاريخه بسبب توقف حكومة الصومال عن سداد ما يستحق عليها من متأخرات، فإنه يتعذر على الصندوق العربي تقديم المعونات والقروض لحكومة الصومال إلا بعد حل مشكلة المتأخرات واستئناف عضوية الصومال في الصندوق العربي.

كما نود الإفادة بأن مجلس إدارة الصندوق العربي قد وافق في بداية عام 2015، وبصفة استثنائية، على تقديم معونة بقيمة 3.0 مليون دولار، تمثل حوالي 31 في المائة من ميزانية صندوق الصومال الاستئماني الذي يديره صندوق النقد الدولي، بغرض تنفيذ الأنشطة المدرجة ضمن برنامج هذا الصندوق خلال الفترة 2015-2017. ويهدف هذا البرنامج إلى تنمية قدرات الجهاز الإداري في الصومال في خمسة مجالات وهي (1) وضع أطر وسياسات متكاملة للاقتصاد الكلي، (2) تفعيل دور البنك المركزي وتطوير آليات عمله، (3) تحديث الجهاز الإداري وأنظمة الضرائب والجمارك، (4) تعزيز إدارة المالية العامة، و (5) بناء القدرات في مجال إنتاج إحصاءات الاقتصاد الكلي. وبدء تنفيذ الأنشطة منذ شهر فبراير 2015 ولايزال متواصلاً إلى حد الآن.

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير ،،،

عبداللطيف يوسف الحمد

المدير العام/ رئيس مجالس الإدارة

05434
16 MAY 2018

تلفون ٢٤٩٥٩٠٠٠ ٩٦٥+ – فاكس ٩٢ / ٩١ / ٢٤٩٥٩٣٩٠ ٩٦٥+ – ص.ب ٢١٩٢٣ الصفاة ١٣٠٨٠ الكويت
Tel.: +965 24959000 - Fax : +965 24959390 / 91 / 92 - P.O.Box : 21923 Safat 13080 Kuwait
E-mail: admin@arabfund.org

مرفق رقم (15)

ISLAMIC DEVELOPMENT BANK
BANQUE ISLAMIQUE DE
DEVELOPPEMENT

IsDB

البنك الإسلامي للتنمية

Réf. n° CRS/AFLA/RHU/ 1073 Date: / / H
de pièces jointes : _____ 21/JUN 2018 G

FAX

H.E. Dr. Kamal Hassan Ali
Assistant Secretary General of the Arab
League (Head of the Economic Sector)
PO. Box 11642 Cairo - Egypt
PO Box 11642 Cairo Egypt
Fax : + 20-2-2574-0331

Subject: Request for financing the Training of Somalis by Arab League Countries

I write to acknowledge receipt of your letter no 4/2802 dated 10 May 2018, requesting the Islamic Development Bank (IsDB) to support in financing the training of Somalis by Arab League Countries namely Jordan, Tunisia, Egypt and Barhain.

In this regard and to enable further processing of the request, I would kindly request Your Excellency to suggest to the Somalia Government to provide the IsDB with an Official Request through the Minister of Finance (IDB Governor for Somalia) along with the terms of reference specifying among others, the capacity needs of the country, objectives, number of trainees, duration of the training and the outcomes of the intended training program.

While looking forward to receiving the above information, please accept, Your Excellency, the assurance of my highest consideration.

Dr. Mansur Muhtar
Vice President (Country Programs)

06567
21 JUN 2018

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
8111 King Khalid St. Al Nuzlah Al Yamanyah Dist.
Unit No.1, JEDDAH 22332 – 2444
TELEPHONE: +966-12-6361400 – FAX: 6373571

المملكة العربية السعودية
8111 شارع الملك خالد – حي النزلة اليمانية
وحدة رقم 1، جدة 22332 – 2444
هاتف: 6361400-12-966+ - فاكس: 6373571

1167-1003 ROYAUME D'ARABIE SAOUDITE
8111 Rue King Khalid – Al Nuzlah Al Yamanyah Dist.
Unité No.1, DJEDDAH 22332 – 2444
TELEPHONE: +966-12-6361400 – FAX : 6373571

www.isdb.org
pres@isdb.org